المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/05/2014

إجتماع رئيس الحكومة مع السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

استقبل رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران يوم الخميس 22 ماي 2014 بمقر رئاسة الحكومة السيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي كان مصحوبا بالسيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبعض أعضاء المجلس الوطني.

يندرج هذا اللقاء في إطار متابعة تنفيذ الملفات المشتركة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والحكومة، وإيجاد الطرق الناجعة للإسراع في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتلك الملفات.

وقد نوه السيد رئيس الحكومة بالجهود التي يبذلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار المهام الموكولة إليه، كما أكد على عزمه مواصلة التعاون والتنسيق مع المجلس الوطني من أجل دعمه لأداء أدواره الرامية إلى حماية واحترام حقوق الإنسان.

حضر هذا اللقاء، السيد عبد الله بها وزير الدولة.

http://www.cg.gov.ma/details.1.782%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84

عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان في قافلة التوحد بالحسيمة

https://www.youtube.com/watch?v=QXrljyUB8PU&feature=youtube_gdata

المركز العلمي العربي للأبحاث يستضيف ادريس اليزمي

https://www.youtube.com/watch?v=eBAJQn8Zk2E&feature=youtube_gdata

لا زم :الدول لم ل ا للام ا بلم ربل ذاالب

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الإسلام السياسي أخد مكانة مهمة في المشهد السياسي بالمغرب، حيث عملت الدولة بخلاف العديد من الدول الأخرى، على الإدماج السلمي لفاعل الإسلام السياسي في الساحة السياسية، ولم تكن هناك محاولة لاستئصال هذا الفاعل في لحظة من اللحظات، مشيرا إلى أنه من المستحيل أن يكون هناك مشروع ديمقراطي دون هذه الخطوة، وبالتالي فمن الضروري الحفاظ على التعددية السياسية واعتبارها أحد مكونات ولبنات المسلسل الديمقراطي، الذي يسلتزم السلم كفضاء للمبادرة، يضيف اليزمي.

وشدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي كان يتحدث زوال اليوم في لقاء حواري، نظمه المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية بالرباط، على ضرورة الرجوع للإطار الدستوري باستمرار لتقوية الديمقراطية التمثيلية، مع تفعيل مضامينه بصورة حقيقية، وتنزيل كل ما له علاقة بالديمقراطية التمثيلية وتقوية العلاقات بين البرلمان ومؤسسات الحكامة التي نص عليها دستور 2011".

http://www.febrayer.com/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%A3%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%A8_a47284.html

قال إن الدولة لم تستأصل الإسلام السياسي والتعددية شرط للمسلسل الديمقراطي

اليزمي: الدستور كان يتضمن حرية المعتقد لكنها أزيلت في الآلية السياسية

الرباط
المهدي السجاري

دخل ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعضو اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، على خط النقاش الدائر بشان «حرية المعتقد» حيث قال: «كمواطن مغربي أقول إن حرية المعتقد كانت في الدستور المغربي، وكان هذا البند محط نقاش طويل جدا داخل اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، غير انه أزيل على مستوى الآلية السياسية».

وأكد اليزمي، في لقاء نظمه المركز العلمي العربي للابحاث والدراسات الإنسانية للتداول بشان بعض القضايا الفكرية والسياسية والحقوقية المتعلقة بالراهن المغربي والعربي، أول أمس السبت في الرباط، انه «كانت هناك حملة كبيرة للناس الذين كانوا يطالبون بحذف ذلك البند علانية خلال ثلاثة أسابيع، لكن لم تكن هنالك تعبئة للناس الذين كانوا مع حرية المعتقد».

وسجل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان انه «إذا كنا نعتقد بصفة جماعية أن حرية المعتقد إحدى المركبات الأساسية للمشروع الديمقراطي المغربي، فالسؤال هو أن الالتفاف من أجل الإصلاح الذي كان يجب أن يكون في ذلك الوقت لم يكن».

واشار، في سياق حديثه عن تجربته في دراسة العلمانية في فرنسا، إلى انه إذا قارنا النقاش الجاري الآن حول حرية المعتقد في المغرب، مع الاصطدام الذي عرفته فرنسا بشان العلمانية فإن النقاش المغربي يبقى نقاشا «نسبيا» لكن المجتمع الفرنسي كان منقسما خلال اكثر من 80 سنة حول هذه القضية، لان الكنيسة الكاثوليكية كانت هي القوة السياسية الأولى امام القوة الجمهورية.

وتوقف اليزمي عند ظاهرة الإسلام السياسي، حيث سجل انه «عملنا جميعا للإدماج السلمي للإسلام السياسي في الساحة والسياسية، ولم يكن هناك توجه استئصالي». وشدد في هذا السياق على ضرورة المحافظة على التعددية السياسية واعتبارها احد مكونات ولبنات المسلسل الديمقراطي، وضمان عمليات انتخابية نزيهة وسليمة، واحترام كلمة الشعب في آخر المطاف، وإعطاء الفرصة لكل فاعل سياسي لتطبيق برنامجه.

وأكد ان التوجه السلمي والتدافع السياسي والدينامية الدستورية تعد حجر الزاوية في مسلسل الانتقال السياسي في المغرب. وأضاف أن الدستور الذي اعتمده المغرب سنة 2011 ساهم بشكل كبير في تقوية دعائم الديمقراطية التشاركية من خلال إقراره لدولة المؤسسات الحقوقية والتعددية السياسية واللغوية والثقافية.

وعلى صعيد آخر، أوضح رئيس المجلس أن المؤسسة تقوم بدراسة في خمس مناطق تدخل فيها المجلس استباقيا، وهي الشلیحات وبوعرفة وخريبكة وإمزورن وأسفي وقضية «إميضر»، حيث سجل أن من الفرضيات المطروحة هو أن تأطير هذه التظاهرات كان ضعيفا، ناهيك عن سؤال المسار والتنشئة السياسية للفاعلين، مشيرا إلى أن إحدى الفرضيات التي يتم الاشتغال عليها هي العنف من لدن المتظاهرين وليس فقط من طرف القوات العمومية.

الأمم المتحدة. الصحية والاجتماعية (بينما كانوا

الأدنى للأجور.

اليزمي: المملكة حققت ثورة هادئة في المجال الحقوقي والسياسي

1/4237

المغرب يعرف أنشط مجتمع مدني على الصعيد العربي

اليوم

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالرباط، أن المغرب يعرف أنشط مجتمع مدني على صعيد المنطقة العربية، موضحا أن هذه الدينامية تشكل إحدى ثمار الدستور الجديد للمملكة.

وأوضح اليزمي، خلال لقاء حواري نظمه المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية للتداول بشأن قضايا فكرية وسياسية وحقوقية تتعلق بالراهن المغربي والعربي، أنه يوجد بالمغرب أكثر من 50 ألف جمعية تنشط في جميع المجالات وتساهم بشكل يومي في بلورة الرأي العام وفي العمل التشريعي.

وأضاف أنه بفضل دينامية المجتمع المدني ثم فرض عدد من المواضيع الحساسة كقضية المرأة والتمييز ومنع تشغيل الفتيات في المنازل وترويج القاصرات والعنف ضد النساء وقانون حرية الصحافة، في الأجندة السياسية، داعيا إلى عدم إشفاء الطابع الإيديولوجي أو توظيف الدين خلال مناقشة مثل هذه القضايا.

وأبرز أن حركية المجتمع المدني تبلورت أيضا من خلال تأسيس عدة مجالس وهيئات مدنية متخصصة، ما يؤشر على الرغبة في توسيع مجال المواطنة. وفي نفس الوقت على انتقاد مبطن للعمل السياسي، داعيا إلى دعم هذه الدينامية من خلال إخراج قانون الجمعيات وقانون المبادرة التشريعية وقانون تقديم العرائض إلى حيز الوجود.

وأوضح أن المغرب حقق ثورة هادئة في المجال الحقوقي والسياسي، معتبرا أن العديد من الفعاليات المجتمعية، المدفوعة بحماس ما بات يعرف بالربيع العربي، باتت ترغب في جني ثمار التقدم في زمن تاريخي قصير، مع أنه لا يمكن، بخسيف المحاضر، أن نرسم معالم مسار حداثي وحضاري في بضع سنين.

وسجل الفاعل الحقوقي أن التوجه السلمي والتدافع السياسي والدينامية الدستورية يعد حجز الزاوية في مسلسل الانتقال السياسي في المغرب، مشيرا بهذا الخصوص إلى أن الدستور الذي اعتمده المغرب في سنة 2011 ساهم بشكل كبير في تقوية دعائم الديمقراطية التشاركية من خلال إقراره لدولة المؤسسات الحقوقية والتعددية السياسية واللغوية والثقافية.

وقد تمحور هذا اللقاء الحواري حول أربعة محاور رئيسية، وهي الديمقراطية على ضوء «المرجعة الانتقال، والمساواة بين المرأة والرجل، والمواطنة اليوم: التحولات والرهانات، وعناصر الهوية المغربية والمقاربة الممكنة.

يشار إلى أن المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية مؤسسة بحثية علمية عربية تهدف إلى المساهمة في إغناء الحركية البحثية في العالم العربي. ومن أهداف المركز إنتاج الأبحاث والدراسات حول قضايا التنمية والإسهام في بلورة تصورات وحلول لأهم المشاكل المجتمعية في العالم العربي وتقديم توصيات ومقترحات ونتائج علمية في مختلف القضايا الراهنة. ويركز المركز في عمله على عدة مجالات من بينها: الحرية والديمقراطية والدولة والمجتمع المدني والاقتصاد والتنمية.

فك ما ا سل اس اد طم روض أمام م سل وطن قوق ا نسان

راسلت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بخصوص أراضي الجماعة السلالية اولاد سبيطة وتحديدا الملك ذو المطلب 471/58 الكائن بسلا بجماعة بوقنادل.

وتقول المراسلة التي توصلت بها «المساء» إن ذوي الحقوق يتصرفون في الملك السالف الذكر منذ مدة، لكنهم فوجئوا ببيع العقار حسب المراسلة نفسها بشروط مجحفة وغامضة لإحدى الشركات بـ50 درهما للمتر المربع، ستستغله الشركة في مشروع تجاري مربح بكافة المقاييس، وهو البيع الذي شابته عدة اختلالات عددتها الرابطة في كون بعض الشهود الذين انتخبوا النواب، الذين فوتوا الأرض لا علاقة لهم بجماعة اولاد سبيطة ولا يملكون أي جزء من الأرض، إضافة إلى إقصاء النساء السلاليات والشباب سواء في عملية اختيار النواب أو عملية الاستفادة، الشيء الذي خلف مآسي اجتماعية خصوصا للأرامل والمطلقات، وكذا عدم إجراء سمسرة عمومية لتفويت الأراضي لأن جماعة بوقنادل أصبحت جماعة حضرية منذ 2009 وبالتالي فلا يجوز تفويت أراضيها إلا عن طريق سمسرة عمومية، حسب الرسالة الموجهة إلى المجلس الوطني لحقوق الانسان، بعد موافقة الوصاية على المبلغ المقترح إضافة إلى عدم الإشارة إلى الرصيد الغابوي الهام الذي تتوفر عليه الجماعة السلالية والذي تم تدميره بطريقة لا تراعي القوانين والمساطر البيئية المعمول بها.

وارتباطا بالموضوع، طالبت الرابطة بعدم تشريد مئات الأسر بالجماعة السلالية اولاد سبيطة لما لذلك من انعكاس على تصاعد الاحتجاج والاحتقان بشكل كبير، وتوزيع بقع أرضية على النساء المقصيات والشباب، وتعويض ذوي الحقوق عن ممتلكاتهم، وفتح تحقيق حول كل الاختلالات، مع إيقاف تحريك المتابعات بالإفراغ ضد السكان دون تسوية وضعياتهم أو تعويضهم، كما طالبت في الوقت نفسه بالتحديد الإداري للأراضي المفوتة.

http://redaction.almassae.press.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A1/%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AF-%D8%B3%D8%A8%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%88%D8%B6-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

الصبار يستعرض بالمنامة التحديات القانونية والمنهجية المتعلقة بمشروع المحكمة العربية لحقوق الإنسان

إبرز محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أمس بالمنامة، التحديات القانونية والمنهجية التي يطرحها مسار صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، لاسيما من منظور تقريب هذا المشروع من الأنظمة الأساسية للمحاكم الاقليمية المماثلة. وأوضح الصبار، في كلمة خلال افتتاح (المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان)، أن طليعة هذه التحديات تتمثل في حسم سيناريوهات علاقة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو تحد يمكن تناوله انطلاقا من مداخل متعددة، أبرزها «نوع» إن لم نقل تباين، الممارسة الاتفاقية للدول الأطراف في جامعة الدول العربية». كما أبرز تحديا آخر يرتبط بوضعية المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ذاته الذي صادقت عليه إلى حد الآن 14 دولة فقط من الدول الأطراف في الجامعة، وكذا ضرورة تحيين الميثاق ذاته لجعله نظيرا للمواثيق الاقليمية المشابهة لحقوق الانسان والتي تنحو في الغالب الى تكريس ضمانات الحقوق إما تطابقا أن لم تكن تفوق تلك المقدمة في الاتفاقيات الدولية

أشار الصبار إلى أن تلك الاتفاقيات تقيم في مجملها رابطا عضويا مع المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان عبر التنصيص على المبادئ العامة المرتبطة باختصاصها وتأليفها وتنظيمها. أوضح أن هذه التحديات ذات الطبيعة المعيارية تطرح إشكالية القاعدة المرجعية بالنسبة للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وتحدث عن مستوى ثان من التحديات، يرتبط بالأساس بالاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، مبينا أنه إذا كانت المقتضيات المتعلقة بعدم إمكانية اللجوء إلى المحكمة العربية إلا بعد استنفاذ جميع درجات التقاضي وكذا عدم النظر في قضايا مرفوعة أمام محاكم إقليمية أخرى أو آليات إقليمية أو دولية لحماية حقوق الإنسان تعتبر من القضايا المسلم بها في الهندسة القانونية لمشروع النظام الأساسي للمحكمة، بوصفها محكمة إقليمية، فإن التحدي الأساسي يبقى ضرورة توسيع الاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لإتاحة الإمكانية للمواطنين والمقيمين عبر قانونية وشخصياتهم القانونية وكذا المنظمات غير الحكومية المنشأة بصفة قانونية وفق القوانين الوطنية للدول الأطراف للتقاضي أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وقال رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إن إحدى أهم معايير تراهم الشبكة والتي تتطلب تعبئة خاصة تتمثل في هذه النقطة بالذات.

ويتعلق المستوى الثالث من التحديات بمسطرة انتخاب قضاة المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وخاصة الوضع القانوني والإختصاصات المرتقبة لجمعية الدول الأطراف. كما تم التنصيص عليها في مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وتساءل في هذا السياق هل يمكن التفكير في جواز عضوية جمعية للدول الأطراف في البروتوكول من جهة وربما التحث في إطار منطق العضلة المؤسساتية من جهة أخرى إسناد استشارات قضاة المحكمة إلى إحدى الأجهزة القائمة لجامعة الدول العربية؟ وإلى أي حد يمكن أن يكون الميثاق العربي بديلا لجمعية الدول الأطراف، خاصة في منظومة إقليمية تتفاوت فيها وضعيات المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي يفترض أن يكون القاعدة المرجعية المطبقة من لدن المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

ومن التحديات التي يمكن بحثا التفكير في جوانبها، يضيف السيد الصبار، عملية تعديل النمط التأويلي المشار إليه في المادة 43 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنه «لا يجوز تفسير هذا الميثاق أو تأويله على نحو يتعارض من الحقوق والحريات التي تتضمنها القوانين الداخلية لدول الأطراف أو القوانين المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها أو أقرتها بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات»، على العمل القضائي المستقبلي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

كما تحدث عن تحديات أخرى من قبيل تمكين المحكمة من النظر في قابلية التلقي الشكلي للدعوى، وهو الاتجاه الذي تسير عليه حاليا المحاكم المقارنة للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وعملية إعادة صياغة آلية تنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان المقترحة في مشروع النظام الأساسي للمحكمة على ضوء آليات مماثلة منصوص عليها في المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وعما إذا كان ممكنا إسناد تتبع التنفيذ إلى مجلس وزراء العدل العرب، عوضا لتكليف الآليات الوطنية لتنفيذ الأحكام في الدول الأطراف بتنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وخلص الصبار إلى أن الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتوقع أن يشكل هذا المؤتمر الدولي «محطة أساسية في بناء مخطط للترافع من أجل تأسيس محكمة عربية لحقوق الإنسان ستمثل بدون شك ركيزة أساسية في منظومة إقليمية لحماية حقوق الإنسان ستنهي في مستوى لحظات الشعوب والمقيمين في الدول الأطراف في جامعة الدول العربية». ولم لا مضاهاة المحاكم الإقليمية المماثلة لحقوق الإنسان».

وأكد أن الشبكة تثمن عاليا مبادرة عاهل البحرين، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، الهادفة إلى إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، بوصف المحكمة آلية أساسية في بناء منظومة إقليمية لحقوق الإنسان، ومؤسسة ستطور بشكل جوهري آليات الإنصاف القضائي بشكل يكمل القضاء الوطني.

وأوضح أن هذه المحكمة باعتبارها آلية أساسية في النظام الإقليمي لحقوق الإنسان على مستوى الدول الأطراف في الجامعة العربية، ستمكن من توفير حماية متقدمة لحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، على غرار الأنظمة الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان الأوربية، الإفريقية والأمريكية، وفي تكامل ضروري مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

وتابع أن الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان «تظن عرض معشر المحررين استضافة مقر المحكمة، وتضع جميع إمكانيتها وخبرتها رهن إشارة المملكة عند الاقتضاء، من أجل المساهمة في إخراج هذا المشروع الحقوقي الكبير إلى حيز الوجود».

يذكر أنه بناء على قرار لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة خلال السنة الماضية، انطلق مسار صياغة وإعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان ولم إنشاء أجذة من الخبراء القانونيين من الدول الأعضاء في الجامعة لتقديم الخبرة حول المشروع.

اليزمي: المغرب يتوفر على أنشط مجتمع مدني في المنطقة العربية

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس السبت بالرباط، أن المغرب يعرف أنشط مجتمع مدني على صعيد المنطقة العربية، موضحا أن هذه الدينامية تشكل إحدى ثمار الدستور الجديد للمملكة.

وأوضح اليزمي، خلال لقاء حواري نظمه المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، للتداول بشأن قضايا فكرية وسياسية وحقوقية تتعلق بالراهن المغربي والعربي، أنه يوجد بالمغرب أكثر من 50 ألف جمعية تنشط في جميع المجالات وتساهم بشكل يومي في بلورة الرأي العام وفي العمل التشريعي.

وأضاف أنه بفضل دينامية المجتمع المدني تم فرض عدد من المواضيع الحساسة كقضية المرأة والتمييز ومنع تشغيل الفتيات في المنازل وتزويج القاصرات والعنف ضد النساء وقانون حرية الصحافة، في الأجندة السياسية، داعيا إلى عدم إضفاء الطابع الإيديولوجي أو توظيف الدين خلال مناقشة مثل هذه القضايا.

وأبرز أن حركية المجتمع المدني تبلورت أيضا من خلال تأسيس عدة مجالس وهيئات مدنية متخصصة، ما يؤشر على الرغبة في توسيع مجال المواطنة، وفي نفس الوقت على انتقاد مبطن للعمل السياسي، داعيا إلى دعم هذه الدينامية من خلال إخراج قانون الجمعيات وقانون المبادرة التشريعية وقانون تقديم العرائض إلى حيز الوجود.

وأوضح أن المغرب حقق ثورة هادئة في المجال الحقوقي والسياسي، معتبرا أن العديد من الفعاليات المجتمعية، المدفوعة بحماس ما بات يعرف بالربيع العربي، باتت ترغب في جني ثمار التقدم في زمن تاريخي قصير، مع أنه لا يمكن، يضيف المحاضر، أن نرسم معالم مسار حداثي وحضاري في بضع سنين.

وسجل الفاعل الحقوقي أن التوجه السلمي والتدافع السياسي والدينامية الدستورية يعد حجز الزاوية في مسلسل الانتقال السياسي في المغرب، مشيرا بهذا الخصوص إلى أن الدستور الذي اعتمده المغرب في سنة 2011 ساهم بشكل كبيرة في تقوية دعائم الديمقراطية التشاركية من خلال إقراره لدولة المؤسسات الحقوقية والتعددية السياسية واللغوية والثقافية.

وقد تمحور هذا اللقاء الحواري حول أربعة محاور رئيسية، وهي الديمقراطية على ضوء أطروحة الانتقال، والمساواة بين المرأة والرجل، والمواطنة اليوم: التحولات والرهانات، وعناصر الهوية المغربية والمقاربة الممكنة.

يشار إلى أن المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية مؤسسة بحثية علمية عربية تهدف إلى المساهمة في إغناء الحركية البحثية في العالم العربي. ومن أهداف المركز إنتاج الأبحاث والدراسات حول قضايا التنمية والإسهام في بلورة تصورات وحلول لأهم المشاكل المجتمعية في العالم العربي وتقديم توصيات ومقترحات ونتائج علمية في مختلف القضايا الراهنة. ويركز المركز في عمله على عدة مجالات من بينها، الحرية والديمقراطية والدولة والمجتمع المدني والاقتصاد والتنمية.

● (مع)

وزان

تسليم أولى بطائق الإقامة لتسوية وضعية الأجانب غير القانونية

3078/6

تم الخميس الماضي بمدينة وزان تسليم بطائق الإقامة للمستفيدين الأوائل على مستوى الاقليم، من العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بالمغرب في وضعية غير قانونية.وتسلم 19 شخصا خلال حفل نظم بالمناسبة وحضره على الخصوص عامل اقليم وزان السيد جمال عطاري ورئيس المجلس الاقليمي السيد العربي المحرشي ومنتخبون واعضاء المجلس الجهوي لحقوق الانسان وفعاليات حقوقية وجمعوية ،أولى بطائق الإقامة الممنوحة للمعنيين .

واشار المكلف بمكتب الاجانب بعمالة اقليم وزان عبد الالاه قبي إلى ان اللجنة المختصة في معالجة طلبات الراغبين في الحصول على بطائق الاقامة توصلت ب66 طلبا على مستوى الاقليم وتمت معالجة 61 ملفا قبل منهم 28 طلبا.

وينحدر المستفيدون من بطائق الإقامة، الذين قضوا بالمغرب ازيد من سبع سنوات من سورية، من ضمنهم نساء وكذلك اطفال وفرت لهم السلطات المحلية الشروط القانونية والتربوية لمتابعة الدراسة في احسن الظروف .وأشاد المشاركون في الحفل بالإجماع بالسياسة الجديدة التي ينهجها المغرب تجاه المهاجرين المتواجدين على التراب الوطني بصفة غير قانونية ، التي تم إطلاقها وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس .

اليزمي يدعو إلى إخراج القوانين المنظمة للقضاء والصحافة ويكشف بعضا من كواليس مراجعة الدستور

4/8/2014

الرباط// عبد الحق العضيمي

دعا إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الحكومة والمؤسسة التشريعية إلى التعجيل بإخراج القانونين التنظيميين للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، خلال الدورة الحالية للبرلمان، حيث قال في حلقة نقاش نظمها زوال أول أمس السبت بالرباط المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، إن المشروع الأول والمرتبط بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، من شأن إخراجه، أن يقطع العلاقة ما بين الجهازين التنفيذي والقضائي"، مؤكدا أن مفتاح تقوية المسار الديمقراطي الذي دشنه المغرب، يكمن أساسا في وجود عدالة مستقلة كما دعا اليزمي الحكومة إلى تفعيل مقتضيات الفصل 19 من الدستور، والذي ينص على إخراج "هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة"، وتساءل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن مآل مشروع القانون الذي كانت وزارة التضامن والأسرة قد أعدته، والمتعلق بحماية النساء من العنف.

اليزمي، اعتبر بأن تعزيز المسار الديمقراطي بالمغرب، رهين بالإسراع في توفير قوانين تحمي الصحافة، مطالبا باعتماد هذه القوانين قبل نهاية السنة الحالية 2014.

من جهة أخرى، عاد اليزمي الذي كان عضوا في اللجنة الملكية الاستشارية لمراجعة الدستور، إلى بعض كواليس عمل هذه اللجنة، حيث أكد بأن الأخيرة تلقت، منذ بدء أشغالها، أزيد من 200 مذكرة من مختلف الأحزاب السياسية المغربية ومن النقابات الخمس العمالية، فضلا عن كل مكونات وتمثيليات المجتمع المدني، مضيفا أن اللجنة استمعت وناقشت مع هذه المكونات المجتمعية على مدى خمسة أسابيع.

وكشف اليزمي أيضا أن اللجنة كانت تأمل في أن تبث جلسات الاستماع تلك، على شاشات التلفزيون العمومي، وقال في هذا السياق "إنني متأكد لو أن هذه الجلسات أذيعت حينها في التلفزيون لكانت هناك نظرة مختلفة".

را من أ ل ل ق وق ا ن ان ال ل م الر اط

بهدف دعم وتعزيز المجهودات المبذولة في حقل التربية والتعليم والمتعلقة بمنظومة التربية على حقوق الإنسان وقيم المواطنة، وسعيا وراء تقريب الناشئة في المدرسة المغربية من مختلف الوثائق والدلائل والدراسات المتعلقة بالمنهاج المدرسي والحياة المدرسية المرتبطة وثيقا بحقوق الإنسان والحريات المجاورة وقع كل من عبد القادر أزريع رئيس **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط–القنيطرة** ومحمد أضرضور مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الرباط سلا زمور زعير في حضور ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (الخميس 8 ماي 2014 بالرباط) على أرضية اتفاقية شراكة من أجل تفعيل أرضية للمواطنة وحقوق الإنسان على صعيد الجهة، ومن بين ما تصبو إليه الاتفاقية أيضا كما جاء في ورقة تقديمية بالمناسبة: تنظيم تكوينات خاصة بالأطر التربوية والإدارية والمنشطين والمنشطات في أندية التربية على حقوق الإنسان من أجل تعزيز دورها المحوري في نقل قيم التربية على حقوق الإنسان، والعمل على التحسيس من خلال استهداف محيط المدرسة وفضاءات الترفيه والمخيمات ومختلف المتدخلين من أسر وسلط محلية لمواجهة مظاهر خرق الحقوق الأساسية للمواطنين.

وتأتي هذه الاتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والأكاديمية الجهوية للتربية والتعليم في سياق مجموعة اتفاقيات ترنو إلى إبرام شراكات مع أكاديميات ونيابات التعليم ومندوبيات وزارة الشباب والرياضة من خلال بوابة المحاور الثلاثة التي ورد ذكرها والتي تهدف في عمقها إلى تعزيز مبادئ وقيم حقوق الإنسان في الفضاءات التربوية والترفيهية على حد سواء. كما عرف اللقاء تقديم عرض من طرف ادريس اليزمي حول آليات ومداخل تعزيز حقوق الإنسان، في حضور عدد من التلاميذ والمؤطرين التربويين بأندية التربية على حقوق الإنسان والمواطنة بمؤسسات التعليم التابعة لأكاديمية التربية والتكوين بجهة الرباط.

http://www.alwatan-press.info/def.asp?codelangue=23&id_info=10681&date_ar=2014-5-22%2018:57:00

/56 ل ال ح ر ن / ا احال ؤ رالدول حولال ح ال ر لحقوق الإ ان

اضافه اولى وأخيرة

كما القى كل من معالي الدكتور احمد محمد الجروان رئيس البرلمان العربي وفرج فنيش رئيس قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا ممثل المفوضية السامية لحقوق الانسان **والدكتور محمد الصبار رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان** كلمات اكدوا من خلالها على اهمية انشاء المحكمة العربية لحقوق الانسان.

ناقش المؤتمر خلال الجلستين اوراق عمل تمثلت في الخطوات المنجزة في انشاء المحكمة العربية الحقوق الانسان ،ومسيرة الاصلاحات في جامعة الدول العربية في مجال حقوق الانسان ودور مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان في انتاج عمل المحكمة العربية لحقوق الانسان ودور البرلمان العربي في دعم اعمال المحكمة العربية لحقوق الانسان ومشروع النظام الاساسي للمحكمة العربية لحقوق الانسان وتجربة المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان في تطوير حقوق الانسان بالقارة الاوروبية ،و وتجربة محكمة الدول الامريكية لحقوق الانسان في تطوير حقوق في القارة الامريكية وتجربة المحكمة الافريقية لحماية حقوق الانسان والشعوب في تطوير حقوق الانسان في القارة الافريقية .

كما عقدت حلقات عمل حول مرئيات المنظمات والمؤسسات العربية لحقوق وحول النظام الاساسي للمحكمة العربية لحقوق الانسان ، وتحديد العلاقة بين المحكمة العربية لحقوق الانسان واليات حقوق الانسان بجامعة الدول العربية ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني في دعم عمل المحكمة العربية لحقوق الانسان وتقييم ومتابعة توصيات المؤتمر حول تطوير منظومة حقوق الانسان .

تعتبر لجنة حقوق الانسان العربية اول الية تعاقدية عربية معنية بقضايا حقوق الانسان والحريات الاساسية في المنطقة من خلال رصد ومتابعة حالة حقوق الانسان في الدول الاطراف والوقوف على قيامها بالتزاماتها المنصوص عليها في مواد الميثاق العربي لحقوق الانسان واتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة للتطبيق الافضل وتعزيز خطى الدول الاطراف في حماية حقوق مواطنيها.

http://www.fananews.com/?p=1159015

ا د ا ار تعرض ا نا لتد ات لقان وا ن اتعق روع ا
ع ظوق ن ان

المنامة/ 25 مايو 2014 /ومع/ أبرز السيد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، اليوم الأحد بالمنامة، التحديات القانونية والمنهجية التي يطرحها مسار صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، لاسيما من منظور تقريب هذا المشروع من الأنظمة الأساسية للمحاكم الإقليمية المماثلة. وأوضح السيد الصبار، في كلمة خلال افتتاح (المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان)، أن طليعة هذه التحديات تتمثل في حسم سيناريوهات علاقة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو تحد يمكن تناوله انطلاقا من مداخل متعددة، أبرزها "تنوع، إن لم نقل تباين، الممارسة الاتفاقية للدول الأطراف في جامعة الدول العربية". كما أبرز تحديا آخر يرتبط بوضعية المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ذاته الذي صادقت عليه إلى حد الآن 14 دولة فقط من الدول الأطراف في الجامعة، وكذا ضرورة تحيين الميثاق ذاته لجعله نظيرا للمواثيق الإقليمية المشابهة لحقوق الإنسان والتي تنحو في الغالب إلى تكريس ضمانات الحقوق إما تطابقا إن لم تكن تفوق تلك المقدمة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وبعد أن أشار إلى أن تلك الاتفاقيات تقيم في متنها رابطا عضويا مع المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان عبر التنصيص على المبادئ العامة المرتبطة باختصاصها وتأليفها وتنظيمها، أوضح أن هذه التحديات ذات الطبيعة المعيارية تطرح إشكالية القاعدة المرجعية بالنسبة للمحكمة العربية لحقوق الإنسان. وتحدث عن مستوى ثان من التحديات، يرتبط بالأساس بالاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، مبينا أنه إذا كانت المقتضيات المتعلقة بعدم إمكانية اللجوء إلى المحكمة العربية إلا بعد استنفاذ جميع درجات التقاضي وكذا عدم النظر في قضايا مرفوعة أمام محاكم إقليمية أخرى أو آليات إقليمية أو دولية لحماية حقوق الإنسان تعتبر من القضايا المسلم بها في الهندسة القانونية لمشروع النظام الأساسي للمحكمة، بوصفها محكمة إقليمية، فإن التحدي الأساسي يبقى ضرورة توسيع الاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لإتاحة الإمكانية للمواطنين والمقيمين كيفما كانت وضعياتهم القانونية وكذا المنظمات غير الحكومية المنشأة بصفة قانونية وفق للقوانين الوطنية للدول الأطراف للتقاضي أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان. وقال رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إن إحدى أهم محاور ترافع الشبكة والتي تتطلب تعبئة خاصة تتمثل في هذه النقطة بالذات. ويتعلق المستوى الثالث من التحديات بمسطرة انتخاب قضاة المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وخاصة الوضع القانوني والاختصاصات المرتقبة لجمعية الدول الأطراف كما تم التنصيص عليها في مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان. وتساءل في هذا السياق هل يمكن التفكير في جدوى إحداث جمعية للدول الأطراف في البروتوكول من جهة وربما البحث في إطار منطق العقلنة المؤسساتية عن جدوى إسناد انتخاب قضاة المحكمة إلى إحدى الأجهزة القائمة لجامعة الدول العربية؟، وإلى أي حد يمكن أن يكون البرلمان العربي بديلا لجمعية الدول الأطراف، خاصة في منظمة إقليمية تتفاوت فيها وضعيات المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي يفترض أن يكون القاعدة المرجعية المطبقة من لدن المحكمة العربية لحقوق الإنسان؟. ومن التحديات التي يمكن أيضا التفكير في أجرأتها، يضيف السيد الصبار، كيفية تطبيق الشرط التأويلي المشار إليه في المادة 43 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنه "لا يجوز تفسير هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو القوانين المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها أو أقرتها بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات" على العمل القضائي المستقبلي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان. كما تحدث عن تحديات أخرى من قبيل تمكين المحكمة من النظر في قابلية التلقي الشكلي للدعوى، وهو الاتجاه الذي تسير عليه حاليا التجارب المقارنة للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وكيفية إعادة صياغة آلية تنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان المقترحة في مشروع النظام الأساسي للمحكمة على ضوء آليات مماثلة منصوص عليها في المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وعما إذا كان ممكنا إسناد تتبع التنفيذ إلى مجلس وزراء العدل العرب، ضمانا لتكليف الآليات الوطنية لتنفيذ الأحكام في الدول الأطراف بتنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

http://www.menara.ma/ar/2014/05/25/1183202-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

ا ز : ا رب رفك ط د دا ط رلب

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس السبت بالرباط، أن المغرب يعرف أنشط مجتمع مدني على صعيد المنطقة العربية.

، وأوضح اليزمي، أن هذه الدينامية تشكل إحدى ثمار الدستور الجديد للمملكة. وأوضح السيد اليزمي، خلال لقاء حواري نظمه المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية للتداول بشأن قضايا فكرية وسياسية وحقوقية تتعلق بالراهن المغربي والعربي، أنه يوجد بالمغرب أكثر من 50 ألف جمعية تنشط في جميع المجالات وتساهم بشكل يومي في بلورة الرأي العام وفي العمل التشريعي.وأضاف أنه بفضل دينامية المجتمع المدني تم فرض عدد من المواضيع الحساسة كقضية المرأة والتمييز ومنع تشغيل الفتيات في المنازل وتزويج القاصرات والعنف ضد النساء وقانون حرية الصحافة، في الأجندة السياسية، داعيا إلى عدم إضفاء الطابع الإيديولوجي أو توظيف الدين خلال مناقشة مثل هذه القضايا.وأبرز أن حركية المجتمع المدني تبلورت أيضا من خلال تأسيس عدة مجالس وهيئات مدنية متخصصة، ما يؤشر على الرغبة في توسيع مجال المواطنة، وفي نفس الوقت على انتقاد مبطن للعمل السياسي، داعيا إلى دعم هذه الدينامية من خلال إخراج قانون الجمعيات وقانون المبادرة التشريعية وقانون تقديم العرائض إلى حيز الوجود.وأوضح أن المغرب حقق ثورة هادئة في المجال الحقوقي والسياسي، معتبرا أن العديد من الفعاليات المجتمعية، المدفوعة بحماس ما بات يعرف بالربيع العربي، باتت ترغب في جني ثمار التقدم في زمن تاريخي قصير، مع أنه لا يمكن، يضيف المحاضر، أن نرسم معالم مسار حداثي وحضاري في بضع سنين.وسجل الفاعل الحقوقي أن التوجه السلمي والتدافع السياسي والدينامية الدستورية يعد حجز الزاوية في مسلسل الانتقال السياسي في المغرب، مشيرا بهذا الخصوص إلى أن الدستور الذي اعتمده المغرب في سنة 2011 ساهم بشكل كبيرة في تقوية دعائم الديمقراطية التشاركية من خلال إقراره لدولة المؤسسات الحقوقية والتعددية السياسية واللغوية والثقافية.وقد تمحور هذا اللقاء الحواري حول أربعة محاور رئيسية، وهي الديمقراطية على ضوء أطروحة الانتقال، والمساواة بين المرأة والرجل، والمواطنة اليوم: التحولات والرهانات، وعناصر الهوية المغربية والمقاربة الممكنة.يشار إلى أن المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية مؤسسة بحثية علمية عربية تهدف إلى المساهمة في إغناء الحركية البحثية في العالم العربي. ومن أهداف المركز إنتاج الأبحاث والدراسات حول قضايا التنمية والإسهام في بلورة تصورات وحلول لأهم المشاكل المجتمعية في العالم العربي وتقديم توصيات ومقترحات ونتائج علمية في مختلف القضايا الراهنة. ويركز المركز في عمله على عدة مجالات من بينها، الحرية والديمقراطية والدولة والمجتمع المدني والاقتصاد والتنمية.

http://www.menara.ma/ar/2014/05/24/1182357-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7-%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A.html

لراب ا:ا ئلإدقبا إ ا اتتقا ر ا ا رب ذنك اء ا ةا ك د اسادس ا رش

أشاد مشاركون في ندوة نظمت، امس الخميس، في إطار الأسبوع الثقافي المغربي، المقام من 22 إلى 25 مايو الجاري بمدينة طاراغونا (حوالي 100 كلم جنوب برشلونة)، بالإصلاحات الجوهرية التي عرفها المغرب في جميع المجالات منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس العرش قبل 15 سنة.

وأوضح المشاركون في هذه الندوة، التي تحمل عنوان " الملك محمد السادس .. 15 سنة من الإصلاحات"، أن الإصلاحات التي باشرها جلالة الملك محمد السادس أعطت وجها آخر للمغرب الذي أصبح نموذجا يحتذى في المنطقة بل في وجهات أخرى من العالم.

وفي هذا الصدد، أبرز محمد بن يحي، أستاذ القانون الدستوري بجامعة محمد الخامس بالرباط، أنه منذ الخطاب التاريخي الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس في أكتوبر 1999 حول المفهوم الجديد للسلطة، والمغرب يشهد، بوتيرة متسارعة، إصلاحات جوهرية مكنته من أن يتبوأ مكانة متميزة بين الأمم.

وعدد بن يحي الإصلاحات الإدارية والسياسية التي شهدها المغرب مثل اعتماد مدونة الأسرة التي يحتفى بمرور عشر سنوات على المصادقة عليها، وكذا الأوراش التي فتحها المغرب في مجال تعزيز حقوق الإنسان **مثل إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع تفعيل بعده الجهوي خاصة في الأقاليم الجنوبية للمملكة.**

كما أبرز الاهتمام الخاص الذي يوليه جلالة الملك لقضايا الجالية المغربية المقيمة في الخارج، مشيرا إلى إحداث مجلس الجالية المختص في إبداء الاستشارة في مجال توجهات السياسات الحكومية في قضايا الهجرة.

وبعد أن ذكر المحاضر بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ودوره في تطوير هذه اللغة وتدريسها، أبرز أن قمة الإصلاحات السياسية في البلاد تتجلى في اعتماد دستور جديد سنة 2011 والذي أشيد به على الصعيدين الإقليمي والعالمي لما يتضمنه من فصول اعتبرها العديد من السياسيين والفقهاء القانونيين بمثابة قفزة نوعية مكنت المملكة من دخول عالم الكبار في مجال المؤسسات والحق والقانون.

من جانبه، قال الأستاذ أوليفيي كلين بوسكي، باحث في مجال القانون المقارن وعميد كلية الحقوق بجامعة طاراغونا، إن المغرب تمكن من الخروج من "أزمة الربيع العربي" لأنه "مختلف" عن باقي بلدان المنطقة، مشيرا إلى أنه من أجل التعرف على التجربة المغربية يتعين استعمال ما أسماه ب"التحليل السياسي المقارن".

وخلص إلى أن المغرب يقف أمام عدة تحديات اقتصادية واجتماعية يتعين عليه مواجهتها بكل حكمة حتى يجسد فعلا ذلك الاختلاف الذي يتميز به في المنطقة بكاملها.

يذكر أن الأسبوع المغربي بطاراغونا، الذي تنظمه القنصلية العامة للمملكة بهذه المدينة، بتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة في الخارج، يتضمن أيضا ندوة تحمل عنوان "مشروع الجهوية الموسعة في المملكة المغربية على ضوء تجربة نظام الحكم الذاتي في إسبانيا"، وأخرى حول موضوع "تأثير المدونة والدستور الجديد على وضعية المرأة".

وسيقام خلال هذا الملتقى كذلك معرض للصناعات التقليدية المغربية على مدى ثلاثة أيام، وعرض لمسرحية "بنات للا منانة" المقتبسة عن "دار بيرناردا ألبا" لفيديريكو غارثيا لوركا تقدمها فرقة "تكون"، وقراءات للشاعرة وفاء العمراني بالإضافة إلى معرض للصور وآخر للفنون التشكيلية.

ويساهم في تنظيم هذا الأسبوع، بالإضافة إلى بلدية طاراغونا والسلطات المحلية بالمدينة، وزارة العدل والحريات ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وعدد من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية المغربية والإسبانية.

http://www.marocpress.com/chaabpress/article-433853.html

وفلل و ال والدارال اء و ركش ولالتو ت تش ار "أ ا تلف لك"

فإنصاف بريس – تنظم **اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.الحسيمة – الناظور،.الدار البيضاء – سطات ومراكش** ما بين 24 و 29 ماي 2014، قوافل جهوية حول التوحد تحت شعار "أنا مختلف مثلك"، وذلك يوم 24 ماي بالحسيمة ويوم 28 ماي بالدار البيضاء ويوم 29 ماي 2014 بمراكش.

وتندرج هذه القوافل في سياق الحملة التواصلية الوطنية الأولى حول التوحد تحت شعار "أنا مختلف مثلك"، التي تهدف إلى التعريف بالتوحد وتعبئة الرأي العام الوطني و الفاعلين الحكوميين و غير الحكوميين من أجل الاعتراف بالتوحد واعتباره قضية وطنية.

يذكر أن تنظيم القوافل الجهوية للتوحد، يشكل أحد المكونات الأساسية للحملة التواصلية التي أطلقها تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و بتعاون مع منظمة جايسي الرباط (الغرفة الفتية الدولية بالرباط) و التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب.

تذكير

النشاط: قوافل جهوية حول التوحد

الحسيمة : يوم السبت 24 ماي 2014 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة الندوات والاجتماعات بمدرسة علي بن حسون بالحسيمة

الدار البيضاء : يوم الأربعاء 28 ماي 2014 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا فندق إيدو أنفا بالدار البيضاء

مراكش : يوم الخميس 29 ماي 2014 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بمقر الإذاعة الجهوية، كلية الطب والصيدلة، المدرسة العليا للفنون ومقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش

http://insafpress.com/newsflash/4600-%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%84-%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%AF-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%AB%D9%84%D9%83

ا د ا ار تعرض ا نا لتد ات لقان وا ن اتعق روع ا اعر ظوق ن ان

أبرز السيد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، اليوم الأحد بالمنامة، التحديات القانونية والمنهجية التي يطرحها مسار صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، لاسيما من منظور تقريب هذا المشروع من الأنظمة الأساسية للمحاكم الإقليمية المماثلة.

وأوضح السيد الصبار، في كلمة خلال افتتاح (المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان)، أن طليعة هذه التحديات تتمثل في حسم سيناريوهات علاقة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو تحد يمكن تناوله انطلاقا من مداخل متعددة، أبرزها "تنوع، إن لم نقل تباين، الممارسة الاتفاقية للدول الأطراف في جامعة الدول العربية".

كما أبرز تحديا آخر يرتبط بوضعية المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ذاته الذي صادقت عليه إلى حد الآن 14 دولة فقط من الدول الأطراف في الجامعة، وكذا ضرورة تحيين الميثاق ذاته لجعله نظيرا للمواثيق الإقليمية المشابهة لحقوق الإنسان والتي تنحو في الغالب إلى تكريس ضمانات الحقوق إما تطابقا إن لم تكن تفوق تلك المقدمة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وبعد أن أشار إلى أن تلك الاتفاقيات تقيم في متنها رابطا عضويا مع المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان عبر التنصيص على المبادئ العامة المرتبطة باختصاصها وتأليفها وتنظيمها، أوضح أن هذه التحديات ذات الطبيعة المعيارية تطرح إشكالية القاعدة المرجعية بالنسبة للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وتحدث عن مستوى ثان من التحديات، يرتبط بالأساس بالاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، مبينا أنه إذا كانت المقتضيات المتعلقة بعدم إمكانية اللجوء إلى المحكمة العربية إلا بعد استنفاذ جميع درجات التقاضي وكذا عدم النظر في قضايا مرفوعة أمام محاكم إقليمية أخرى أو آليات إقليمية أو دولية لحماية حقوق الإنسان تعتبر من القضايا المسلم بها في الهندسة القانونية لمشروع النظام الأساسي للمحكمة، بوصفها محكمة إقليمية، فإن التحدي الأساسي يبقى ضرورة توسيع الاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لإتاحة الإمكانية للمواطنين والمقيمين كيفما كانت وضعياتهم القانونية وكذا المنظمات غير الحكومية المنشأة بصفة قانونية وفق للقوانين الوطنية للدول الأطراف للتقاضي أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وقال رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إن إحدى أهم محاور ترافع الشبكة والتي تتطلب تعبئة خاصة تتمثل في هذه النقطة بالذات.

ويتعلق المستوى الثالث من التحديات بمسطرة انتخاب قضاة المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وخاصة الوضع القانوني والاختصاصات المرتقبة لجمعية الدول الأطراف كما تم التنصيص عليها في مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وتساءل في هذا السياق هل يمكن التفكير في جدوى إحداث جمعية للدول الأطراف في البروتوكول من جهة وربما البحث في إطار منطق العقلنة المؤسساتية عن جدوى إسناد انتخاب قضاة المحكمة إلى إحدى الأجهزة القائمة لجامعة الدول العربية؟، وإلى أي حد يمكن أن يكون البرلمان العربي بديلا لجمعية الدول الأطراف، خاصة في منظمة إقليمية تتفاوت فيها وضعيات المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي يفترض أن يكون القاعدة المرجعية المطبقة من لدن المحكمة العربية لحقوق الإنسان؟.

ومن التحديات التي يمكن أيضا التفكير في أجرأتها، يضيف السيد الصبار، كيفية تطبيق الشرط التأويلي المشار إليه في المادة 43 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنه "لا يجوز تفسير هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو القوانين المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها أو أقرتها بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات" على العمل القضائي المستقبلي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

كما تحدث عن تحديات أخرى من قبيل تمكين المحكمة من النظر في قابلية التلقي الشكلي للدعوى، وهو الاتجاه الذي تسير عليه حاليا التجارب المقارنة للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وكيفية إعادة صياغة آلية تنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان المقترحة في مشروع النظام الأساسي للمحكمة على ضوء آليات مماثلة منصوص عليها في المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وعما إذا كان ممكنا إسناد تتبع التنفيذ إلى مجلس وزراء العدل العرب، ضمانا لتكليف الآليات الوطنية لتنفيذ الأحكام في الدول الأطراف بتنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

http://www.akhbarona.com/divers/76983.html

م ل ام مؤ اة وطن ة قوق ا ن ان .. كرة ا م كمة ا ر ة قوق ا ن ان م كن م ادرة لو ا اقم ك

المنامة في 24 مايو/ بنا / أكد الدكتور احمد عبد الله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن فكرة إنشاء آليات تعنى بحقوق الإنسان من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، لم تكن أولها مشروع المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ولكن كانت هناك مبادرة سامية بإنشاء جهاز مشابه تحت منظومة مجلس التعاون الخليجي، وقد تحقق ذلك بوجود مكتب دائم بمجلس التعاون معني بحقوق الإنسان يشرف عليه ويتابعه الأمين المساعد للشئون القانونية بالمجلس، وقد كانت مملكة البحرين سباقة في طرح تلك الأفكار وتفعيل منظومة حقوق الإنسان بمجلس التعاون.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقد مساء اليوم حول المؤتمر الدولي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان والذي تستضيفه المنامة على مدى يومي 25 و 26 مايو الجاري، حيث أوضح الدكتور فرحان أن المؤتمر معني بإبداء الرأي وتبادل الخبرات ومناقشة النظام الأساسي للمحكمة لإيصال وجهة نظر غير حكومية على النظام الأساسي، ولتبادل خبرات دولية في هذا الشأن، وقال أن فكرة المؤتمر جاءت لتلبية مطلب من المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني عندما انعقد مؤتمر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العام الماضي بالدوحة، حيث قدمت البحرين مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان والتي جاءت بمبادرة كريمة من جلالة الملك المفدى وقد خرج المؤتمر بتوصية مباركة المشروع الرائد ليحقق مطالب الشعوب العربية لإيجاد آلية قضائية تحت منظومة جامعة الدول العربية، وبعقد مؤتمر تتبناه مملكة البحرين بمشاركة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لإبداء وتبادل وجهات النظر مع الحكومات العربية بشأن اختصاصات وآلية عمل المحكمة.

ونوه الدكتور فرحان إلى أن فكرة المحكمة قد جاءت بمبادرة ملكية سامية في فبراير من العام الماضي وعرضت الفكرة على المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية وتمت الموافقة عليها بالإجماع واعتبارها مبادرة رائدة تنقل جامعة الدول العربية نقلة نوعية، وذلك بالتزامن مع المساعي الحثيثة من الدول الأعضاء لتحسين آلية العمل داخل منظومة جامعة الدول العربية، وقد تم الموافقة المبدأية على مسودة النظام الأساسي للمحكمة في القمة الأخيرة لقادة الدول العربية بالدوحة.

وأشار الفرحان إلى أن المؤتمر يعتبر الأول ومنذ تدشين المشروع الإصلاحي لعاهل البلاد المفدى ، الذي يجمع أكبر عدد من المتابعين والأكاديميين والنشطاء الحقوقيين ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية لمناقشة المشروع وقد فاق عدد المشاركين المائتين، وتوقع أن يشهد حفل الافتتاح ما بين 350 إلى 400 مدعو.

وأوضح أن المؤتمر سيستعرض كل المسائل المتعلقة بمشروع المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وسيكون على رأس المشاركين فيه، معالي الدكتور نبيل العربي الامين العام لجامعة الدول العربية ، ومعالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، وسعادة السيد فرج فنيش رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ممثل المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ومعالي الدكتور أحمد محمد الجروان رئيس البرلمان العربي، **وسعادة الدكتور محمد الصبار رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان**، لافتا إلى أن كل المؤسسات السابق ذكرها دعمت المشروع ومقره بالمنامة.

واستعرض الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برنامج المؤتمر ويشتمل على جلسات وورش عمل، وقال أن المؤتمر معني بالمشاركة في إبداء الرأي وتبادل الخبرات ومناقشة النظام الأساسي للمحكمة والذي سيتم توزيعه غدا وبما يمثل وجهة نظر الحكومات، ولإيصال وجهة نظر غير حكومية على النظام الأساسي، وهي فكرة تبنتها مملكة البحرين لإبداء المزيد من المصداقية والحيادية على المشروع الذي يخدم المواطن العربي، وقد هدف المؤتمر الى تبادل خبرات دولية في هذا الشأن حيث يحضر ممثلون عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والافريقية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، من قضاة ورؤساء ونواب رؤساء لتلك المحاكم، سيثرون المؤتمر بتجاربهم، فضلا عن إقامة مجموعة من ورش العمل حول دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية في دعم عمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وكذلك دور المفوضية السامية والجامعة العربية في عمل المحكمة.

ولفت الأمين العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن الأفكار التي ستطرح خلال المؤتمر سيتم صياغتها في توصيات ويعلن عنها يوم الأثنين وترفع إلى معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، ثم تعرض على الدول الأعضاء ليتم تبني ما يرونه مناسبا في صياغة النظام الأساسي للمحكمة والذي سيبت فيه بشكل نهائي في القمة الخاصة بالمجلس الوزاري والتي ستعقد شهر سبتمبر القادم بالكويت لإقراره.

وأكد الدكتور أحمد الفرحان أن مقر المحكمة يعد تحديا وليس ميزة للدولة المستضيفة، لما لها من دور في إصلاح القضاء الوطني ومنظومة حقوق الإنسان وإصلاح المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وإعادة النظر في ملف حقوق الإنسان بشكل كامل، وقال أنه وإن كان المواطن يعتبرها ميزة فيجب على الحكومة أن تعتبرها تحدي لأن المحكمة تعد ملاذا لرفع الانتهاكات الواقعة على المواطن العربي، ولذلك يجب أن نفخر بأن حكومة مملكة البحرين قد قبلت التحدي بأن يكون مقر المحكمة في المنامة، وهو ما يؤكد على وجود نية حقيقية في المملكة في إصلاح ملف حقوق الإنسان والتعاطي مع مفهوم تعزيز حقوق الإنسان.

ولفت إلى السرعة في إنجاز ما يقارب 90% من نصوص النظام الأساسي للمحكمة خلال فترة عام ونصف، والذي يؤكد أن الدول العربية باتت تعلم أن ملف حقوق الإنسان من الأولويات ويجب أن يحظى بعناية ورعاية حقيقية، وأنه جزء من الديمقراطية والتطور الديمقراطي وانفتاح الحكومة مع الشعب.

من جانبه أشار نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة عبدالله الدرازي، إلى أن مؤتمرا عقد في جمهورية مصر العربية مؤخرا قد ناقش مسائل السيادة الوطنية، وطرح سؤال حول إمكانية تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان لوضع نص خاص بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وهل سيتم عمل بروتوكول إضافي واختياري للانضمام إلى المحكمة، لافتا إلى ترجيح فكرة البروتوكول الإضافي للانضمام الاختياري، وكمثيله في معظم اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

فرحان: الفكر الحقوقي ان وذوقه احف الحقوق ان

أكد الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان احمد عبد الله فرحان أن مقر المحكمة العربية لحقوق الإنسان يعد تحدياً وليس ميزة للدولة المستضيفة، لما لها من دور في إصلاح القضاء الوطني ومنظومة حقوق الإنسان وإصلاح المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وإعادة النظر في ملف حقوق الإنسان بشكل كامل، وقال أنه وإن كان المواطن يعتبرها ميزة فيجب على الحكومة أن تعتبرها تحدي لأن المحكمة تعد ملاذا لرفع الانتهاكات الواقعة على المواطن العربي، ولذلك يجب أن نفخر بأن حكومة مملكة البحرين قد قبلت التحدي بأن يكون مقر المحكمة في المنامة، وهو ما يؤكد على وجود نية حقيقية في المملكة في إصلاح ملف حقوق الإنسان والتعاطي مع مفهوم تعزيز حقوق الإنسان.

أكد الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان احمد عبد الله فرحان أن فكرة إنشاء آليات تعنى بحقوق الإنسان من لدن عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، لم تكن أولها مشروع المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ولكن كانت هناك مبادرة سامية بإنشاء جهاز مشابه تحت منظومة مجلس التعاون الخليجي، وقد تحقق ذلك بوجود مكتب دائم بمجلس التعاون معني بحقوق الإنسان يشرف عليه ويتابعه الأمين المساعد للشئون القانونية بالمجلس، وقد كانت مملكة البحرين سباقة في طرح تلك الأفكار وتفعيل منظومة حقوق الإنسان بمجلس التعاون.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقد مساء اليوم السبت (24 مايو/ أيار 2014) حول المؤتمر الدولي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان والذي تستضيفه المنامة على مدى يومي 25 و 26 مايو/ أيار الجاري، إذ أوضح الدكتور فرحان أن المؤتمر معني بإبداء الرأي وتبادل الخبرات ومناقشة النظام الأساسي للمحكمة لإيصال وجهة نظر غير حكومية على النظام الأساسي، ولتبادل خبرات دولية في هذا الشأن، وقال أن فكرة المؤتمر جاءت لتلبية مطلب من المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني عندما انعقد مؤتمر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العام الماضي بالدوحة، حيث قدمت البحرين مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان والتي جاءت بمبادرة كريمة من جلالة الملك وقد خرج المؤتمر بتوصية مباركة المشروع الرائد ليحقق مطالب الشعوب العربية لإيجاد آلية قضائية تحت منظومة جامعة الدول العربية، وبعقد مؤتمر تتبناه مملكة البحرين بمشاركة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لإبداء وتبادل وجهات النظر مع الحكومات العربية بشأن اختصاصات وآلية عمل المحكمة.

ونوه فرحان إلى أن فكرة المحكمة قد جاءت بمبادرة ملكية في فبراير من العام الماضي وعرضت الفكرة على المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية وتمت الموافقة عليها بالإجماع واعتبارها مبادرة رائدة تنقل جامعة الدول العربية نقلة نوعية، وذلك بالتزامن مع المساعي الحثيثة من الدول الأعضاء لتحسين آلية العمل داخل منظومة جامعة الدول العربية، وقد تم الموافقة المبدأية على مسودة النظام الأساسي للمحكمة في القمة الأخيرة لقادة الدول العربية بالدوحة.

وأشار الفرحان إلى أن المؤتمر يعتبر الأول ومنذ تدشين المشروع الإصلاحي لعاهل البلاد، الذي يجمع أكبر عدد من المتابعين والأكاديميين والنشطاء الحقوقيين ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية لمناقشة المشروع وقد فاق عدد المشاركين المائتين، وتوقع أن يشهد حفل الافتتاح ما بين 350 إلى 400 مدعو.

وأوضح أن المؤتمر سيستعرض كل المسائل المتعلقة بمشروع المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وسيكون على رأس المشاركين فيه، الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي عبداللطيف راشد الزياني، ورئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ممثل المفوضة السامية لحقوق الإنسان فرج فنيش، ورئيس البرلمان العربي أحمد محمد الجروان، **ورئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان محمد الصبار، لافتا إلى أن كل المؤسسات السابق ذكرها دعمت المشروع ومقره بالمنامة.**

واستعرض الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برنامج المؤتمر ويشتمل على جلسات وورش عمل، وقال أن المؤتمر معني بالمشاركة في إبداء الرأي وتبادل الخبرات ومناقشة النظام الأساسي للمحكمة والذي سيتم توزيعه غدا وبما يمثل وجهة نظر الحكومات، ولإيصال وجهة نظر غير حكومية على النظام الأساسي، وهي فكرة تبنتها مملكة البحرين لإبداء المزيد من المصداقية والحيادية على المشروع الذي يخدم المواطن العربي، وقد هدف المؤتمر الى تبادل خبرات دولية في هذا الشأن إذ يحضر ممثلون عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والافريقية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، من قضاة ورؤساء ونواب رؤساء لتلك المحاكم، سيثرون المؤتمر بتجاربهم، فضلا عن إقامة مجموعة من ورش العمل حول دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية في دعم عمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وكذلك دور المفوضية السامية والجامعة العربية في عمل المحكمة.

ولفت الأمين العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن الأفكار التي ستطرح خلال المؤتمر سيتم صياغتها في توصيات ويعلن عنها يوم الأثنين وترفع إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، ثم تعرض على الدول الأعضاء ليتم تبني ما يرونه مناسبا في صياغة النظام الأساسي للمحكمة والذي سيبت فيه بشكل نهائي في القمة الخاصة بالمجلس الوزاري والتي ستعقد شهر سبتمبر القادم بالكويت لإقراره.

ولفت إلى السرعة في إنجاز ما يقارب 90% من نصوص النظام الأساسي للمحكمة خلال فترة عام ونصف، والذي يؤكد أن الدول العربية باتت تعلم أن ملف حقوق الإنسان من الأولويات ويجب أن يحظى بعناية ورعاية حقيقية، وأنه جزء من الديمقراطية والتطور الديمقراطي وانفتاح الحكومة مع الشعب.

من جانبه أشار نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة عبدالله الدرازي، إلى أن مؤتمرا عقد في جمهورية مصر العربية مؤخرا قد ناقش مسائل السيادة الوطنية، وطرح سؤال حول إمكانية تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان لوضع نص خاص بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وهل سيتم عمل بروتوكول إضافي واختياري للانضمام إلى المحكمة، لافتا إلى ترجيح فكرة البروتوكول الإضافي للانضمام الاختياري، وكمثيله في معظم اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

http://www.alwasatnews.com/4277/news/read/888622/1.html

ا رب رفك ط د دا ط رلب سلا درإد س ا ز)

أكد السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم السبت بالرباط، أن المغرب يعرف أنشط مجتمع مدني على صعيد المنطقة العربية، موضحا أن هذه الدينامية تشكل إحدى ثمار الدستور الجديد للمملكة.

وأوضح السيد اليزمي، خلال لقاء حواري نظمه المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية للتداول بشأن قضايا فكرية وسياسية وحقوقية تتعلق بالراهن المغربي والعربي، أنه يوجد بالمغرب أكثر من 50 ألف جمعية تنشط في جميع المجالات وتساهم بشكل يومي في بلورة الرأي العام وفي العمل التشريعي.

وأضاف أنه بفضل دينامية المجتمع المدني تم فرض عدد من المواضيع الحساسة كقضية المرأة والتمييز ومنع تشغيل الفتيات في المنازل وتزويج القاصرات والعنف ضد النساء وقانون حرية الصحافة، في الأجندة السياسية، داعيا إلى عدم إضفاء الطابع الإيديولوجي أو توظيف الدين خلال مناقشة مثل هذه القضايا.

وأبرز أن حركية المجتمع المدني تبلورت أيضا من خلال تأسيس عدة مجالس وهيئات مدنية متخصصة، ما يؤشر على الرغبة في توسيع مجال المواطنة، وفي نفس الوقت على انتقاد مبطن للعمل السياسي، داعيا إلى دعم هذه الدينامية من خلال إخراج قانون الجمعيات وقانون المبادرة التشريعية وقانون تقديم العرائض إلى حيز الوجود.

وأوضح أن المغرب حقق ثورة هادئة في المجال الحقوقي والسياسي، معتبرا أن العديد من الفعاليات المجتمعية، المدفوعة بحماس ما بات يعرف بالربيع العربي، باتت ترغب في جني ثمار التقدم في زمن تاريخي قصير، مع أنه لا يمكن، يضيف المحاضر، أن نرسم معالم مسار حداثي وحضاري في بضع سنين.

وسجل الفاعل الحقوقي أن التوجه السلمي والتدافع السياسي والدينامية الدستورية يعد حجز الزاوية في مسلسل الانتقال السياسي في المغرب، مشيرا بهذا الخصوص إلى أن الدستور الذي اعتمده المغرب في سنة 2011 ساهم بشكل كبيرة في تقوية دعائم الديمقراطية التشاركية من خلال إقراره لدولة المؤسسات الحقوقية والتعددية السياسية واللغوية والثقافية.

وقد تمحور هذا اللقاء الحواري حول أربعة محاور رئيسية، وهي الديمقراطية على ضوء أطروحة الانتقال، والمساواة بين المرأة والرجل، والمواطنة اليوم: التحولات والرهانات، وعناصر الهوية المغربية والمقاربة الممكنة.

يشار إلى أن المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية مؤسسة بحثية علمية عربية تهدف إلى المساهمة في إغناء الحركية البحثية في العالم العربي. ومن أهداف المركز إنتاج الأبحاث والدراسات حول قضايا التنمية والإسهام في بلورة تصورات وحلول لأهم المشاكل المجتمعية في العالم العربي وتقديم توصيات ومقترحات ونتائج علمية في مختلف القضايا الراهنة. ويركز المركز في عمله على عدة مجالات من بينها، الحرية والديمقراطية والدولة والمجتمع المدني والاقتصاد والتنمية.

http://www.akhbarona.com/divers/76934.html

ا ار وا ان ار ان س س ا ر ا ق وق نس ان

بتنعقد خلال الفترة ما بين 25 و26 ماي الجاري بالعاصمة البحرينية المنامة ندوة دولية حول مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان

والتي سبق للجامعة العربية أن اتخذت قرارا بإحداثها، على غرار المحاكم الإقليمية الموجودة بأمريكا وأوروبا وافريقيا. وقد تم اختيار العاصمة البحرينية المنامة لاحتضان مقر المحكمة الجديدة.

وتنظم الندوة من طرف الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي يرأسها المغرب، بشراكة وتنسيق مع اللجنة البحرينية لحقوق الإنسان، ومن المتوقع أن يساهم في فعاليات الندوة ممثلين عن المحكمة الأوربية والأمريكية والافريقية، وعدد من المنظمات الدولية الوازنة، والجامعة العربية، والبرلمان العربي.

وفي هذا الإطار، ترأس الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار الوفد المغربي الذي سيساهم في أشغال هذه الندوة الدولية، مرفوقا بأعضاء من المجلس ووكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط عبد السلام العماني.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/12768#.U4MEwfldVHM

لف ل د ال اري: ل ل ا و او لا ت ف ل ا

وهو يقف منافحا عن حقه وحق المحرومين من أبناء بلده في وجه غطرسة الفساد والاستبداد، ارتقى الشهيد المحبوب كمال عماري رحمه الله إلى ربه بعد أن هوت على جسده هراوات الغدر الآثمة محاولة إخماد همة سامقة وتنكيس علم رفراف وقتل إرادة لا ترضى عن الحق بديلا، لم يجد الجلادون من حل للدفاع عن مناخهم الفاسد سوى تسليط زبانية القهر والاعتداء على المطالبين بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية وهي المطالب التي وجب أن تتوفر بالضرورة في كل بلد يحترم القائمون عليه أنفسهم ويولون أهمية بمن هم أمانة في أعناقهم.

كان قرار منع الوقفات والمسيرات السلمية للحراك الاجتماعي بالقوة قد وصل وعزم المسؤولون على التنفيذ بمدينة أسفي، وذلك بجعل مسيرة الأحد 29 ماي 2011 مسرحا للتطبيق. هذه المسيرة التي انطلق جزء من المشاركين فيها من جنوب أسفي بحي "دار بوعودة" حيث اصطف المحتجون ليقف أمامهم جيش عرمرم من عناصر التدخل السريع بكل ألوانها ويبدأ الاعتداء الذي طال العشرات من المتظاهرين السلميين وكان من بينهم الشهيد كمال عماري رحمه الله الذي استهدفه الغادرون بعصيهم في كل نقطة من جسده الصامد حتى أردوْه مغشيا عليه قبل أن يتركوه لمصيره بعد تأكدهم من إنجاز المهمة.

هذه التفاصيل لسوء حظ الغادرين كانت على مرأى ومسمع من عموم المواطنين المشاركين في الاحتجاج والواقفين على الجنبات (...) لكن الغريب أن تطلع علينا الدولة بكل ما أوتيت من انعدام ضمير وتقوم بمحاولات يائسة لطمس معالم الجريمة مستعملة بذلك أبواقها البئيسة التي شرعت في إعداد القصص والسيناريوهات البديلة لصنع مشهد مجانب للحقيقة وكأن الشهيد ليس مواطنا شريفا كان قلبه على وطنه يتشوق أن يراه حراكريما يسع كل أبنائه لا يُفرق بينهم حسب ولا نسب، اختلفت الروايات المؤلفة لكنها توحدت في بلادتها وانكشافها للقريب والبعيد فلم تُجد بذلك نفعا وبقي الحق ساطعا ناصعا لم ينفع في طمسه تدليس ولا بهتان.

فأصبحت قضية الشهيد كمال عماري رحمه الله شاهدا على الاغتيال المفضوح للمواطنين في واضحة النهار ووصلت تفاصيلها إلى أعلى المستويات في التداول حيث عرضت الملابسات على أكبر الهيئات الحقوقية الدولية وتبنت الملف جل المنظمات الوطنية والعالمية. لكن الغريب أن السلطات في وطن الشهيد بعد محاولة التنكر له ابتداءً بالتزييف الذي لم يُجْد نفعا انتقلت إلى استراتيجية الإبطاء حيث، ونحن على بعد أيام من الذكرى الثالثة للاغتيال، لا يزال الملف يراوح مكانه في أدراج محكمة الاستئناف بأسفي. **بل إن الأدهى أن يبقى التقرير الطبي حبيس القاعات المظلمة لا يصل إلى العائلة والمتتبعين منه إلا ما جاد به مصدر من داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالقول إن التقرير إيجابي!!.**

نتساءل هنا عن مدى احترام الدولة للقوانين التي يجب أن تُطبق والحقوق التي لا ينبغي أن تُجزّأ، فقتل مواطن تعذيبا بهراوات أجهزة الداخلية لا ينبغي أن يكون مُسوّغا للإفلات من العقاب بل على العكس وجب أن يُعتبر عنصر تشديد على الجناة باعتبار أنهم المؤتمنون على حفظ الأمن ونشر الأمان لا ترويع المواطنين وتعذيبهم إلى حدّ الوفاة.

نقف على مشارف الذكرى الثالثة لاغتيال الشهيد كمال رحمه الله؛ فإلى متى التماطل والتباطؤ في محاسبة الجناة وجبر الضرر؟ وهل المعوّل على تمديد الزمن لفرض النسيان؟ سياسة يعلم الجميع أنها لم تنسنا من قضى قبل الشهيد عماري من الأحرار فكيف تنسينا شهيد الحرية كمال؟

اعلموا أن أمام سياساتكم المكشوفة سيقف شعارنا الخالد **"لن ننساك يا كمال ولا بديل عن محاكمة الجناة"** .

http://www.aljamaa.net/ar/document/80964.shtml

ابراهيم غزو يضرب عن الطعام ويعتصم

يوميات الإعتصام والإضراب المفتوح عن الطعام الذي يخوضه غزو ابراهيم

الإسم الكامل : غزو ابراهيم ضحية من ضحايا سنوات الرصاص مصاب بالرصاص خلال أحداث يونيو 1981 بالدار البيضاء .

الحالة العائلية : متزوج له خمسة أبناء .

المهنة : بدون مهنة بسب الإعاقة التي أصيب بها إثر أحداث يونيو 1981

الإعتصام المفتوح : خاض اعتصامات مفتوحة وصلت إلى أربعة أشهر مع أبناءه أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط ،منذ سنة 2005 . كان آخرها الإعتصام الذي يخوضه في هذه الأثناء أمام المجلس الوطني منذ 5 أبريل 2014.

الإضراب المفتوح عن الطعام : دخل في إضرابه عن الطعام بتاريخ 19 ماي 2014.أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط .

المطالب : التعويض وجبر ضرره بما في ذلك الإدماج الإجتماعي والتأهيل الصحي الكافي.

الرابط أسفله : تصريح لإبراهيم غزو المعتصم والمضرب عن الطعام أمام المجلس الوطني بالرباط .

http://agapress.com/%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%BA%D8%B2%D9%88-%D9%8A%D8%B6%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%88%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85/

دوة " ا ةال و ة ال ل .. ر 20 لي وز وذ ا ".

في إطار فعاليات ربيع الثقافة الجامعية في نسخته السابعة ، أيام 17 إلى 23 مايو 2014 ، المنظمة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية _ السويسي ، جامعة محمد الخامس ، السويسي _الرباط .و كلية العلوم أكدال ،جامعة محمد الخامس ، أكدال _الرباط ، نظم الاتحاد_العام_لطلبة_المغرب ندوة في موضوع " سياسة الحكومة في التشغيل .. محضر 20 يوليوز نموذجا ". و ذلك يومه الجمعة 23 مايو 2014 بمقره المركزي الكائن بشارع فرنسا ، زنقة سبو ، أكدال _ الرباط. و التي عرفت حضور كل من الدكتور عبد السلام بكاري الباحث في السياسات العمومية و مستشار في التشغيل في عهد الحكومة السابقة و الأستاذ محمد زيان محامي و وزير حقوق الإنسان سابقا و غياب الأستاذ جامع معتصم مدير ديوان رئيس الحكومة الحالية بالرغم من توجيه دعوة رسمية إليه من طرف الاتحاد العام لطلبة المغرب و هو ما فسر من طرف الحضور على انه تهرب لهذه الحكومة من معالجة ملف المعطلين و توضيح سياساتها الفاشلة في مجال التشغيل ببلادنا لحد الآن . و تأتي هذه الندوة في وقت يتسم بترقب صدور القرار الإستئنافي وغداة صدور سلسلة من ألأحكام القضائية الإبتدائية، بلغت لحد الآن سبعة، أكدت كلها على قانونية المحضر. في الوقت الذي رفض فيه رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، تنفيذ الحكم القضائي الصادر بخصوص ما بات يُعرف بمعطلي 20 يوليوز، و في بداية أشغال هذه الندوة ذكر الدكتور عبد السلام بكاري الباحث في السياسات العمومية و مستشار في التشغيل في عهد الحكومة السابقة في تدخله بكرونولوجيا نضال المعطلين بالمغرب و الذي سيشهد تأسيس أول جمعية لهم سنة 1996 بسلا و التي احتضنها حزب الاستقلال ، حيث كانت مطالبهم في البداية تتلخص في الحوار فقط من أجل إيصال مطالبهم ، .. الأمر الذي سيتأتى لهم بعد مرور ثلاث سنوات بعد الجلوس في مائدة للحوار مع وزير الداخلية أنذاك ادريس البصري سنة 1999 في عهد حكومة التناوب برآسة عبد الرحمان اليوسفي, ليتوالى بعد هذا التاريخ توحد الشباب العاطل في إطار جمعيات و تنسيقيات للدفاع عن مطالبهم في التشغيل و الكرامة . وفي سياق حديثه عن محضر 20 يوليوز 2011 ، قال بكاري بأن الحكومة السابقة بقيادة عباس الفاسي كانت قد وقعت المحضر مع أربع تنسيقيات للأطر العليا المعطلة، وذلك بحضور **محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان**، كمراقب وضامن على الالتزام الحكومي و عدد من القطاعات الحكومية . و مازال حزب الاستقلال يدافع عن هذه الفئة التزاما لخطه الواضح في نصرة مواقف المعطلين . و أضاف بأن توقيع المحضر يعتبر بمثابة التزام توظيف وقعته الدولة بمؤسساتها (الوزارة الأولى، وزارة تحديث القطاعات العامة، ووزارة الداخلية) في 20 يوليوز من عام 2011 مع مجموعات التنسيقيات الأربع (الموحدة، الأولى، الوطنية، المرابطة)، من حملة شواهد الدكتوراه– مهندسي الدولة – الماستر والماستر المتخصص، وفق آخر تحيين للوائح التي صارت تشمل حوالي 2800 إطار، قصد إدماجهم بطريقة مباشرة في أسلاك الوظيفة العمومية. وقد تم هذا بوساطة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان كضامن على توقيع محضر 20 يوليوز القاضي بإدماج أطر التنسيقيات الأربع في الوظيفة العمومية. كما دعا بكاري إلى الإدماج الفوري لمعطلي محضر 20 يوليوز الذين يتوفرون على وثيقة تثبت شرعية توظيفهم، انطلاقا من مضامين الدستور التي تؤكد استمرارية المرفق العام وعدم رجعية القوانين ، مضيفا أن الحكومة عبد الإلاه بنكيران مطالبة بأن تنصف هاته الفئة عبر إقرار توجه استراتيجي واضح للتشغيل في بلادنا بعيدا عن المزايدات السياسوية لهذه الحكومة التي تؤدي بالمغرب إلى النفق المسدود . وفي كلمة الأستاذ محمد زيان المحامي و وزير حقوق الإنسان سابقا ، قال بأن سنة 2013 انقضت كما انقضت السنة التي سبقتها دون أن يعرف محضر 20 يوليوز طريقه نحو الحل . و أضاف أن أهم مستجد شهدته هذه السنة تمثل في إصدار المحكمة الادارية بالرباط حكما ابتدائيا، يوم 23 ماي 2013، لصالح 19 معطلا منضوين ضمن التنسيقيات الاربع الموقعة على المحضر. حيث قضى الحكم بقانونية المحضر ومن ثم إلزام الحكومة في شخص رئيسها باتخاذ إجراءات تسوية الوضعية الإدارية والمالية للمعنيين بالدعوى عن طريق الإدماج "في سلك الوظيفة العمومية". وهو المستجد الذي حمل المعنيين بالمحضر على طرق أبواب القضاء بعد أن ظلوا يمتنعون طيلة الفترة السابقة اقتناعا منهم بأن قانونية المحضر لا تحتاج لحكم قضائي لإثباتها. و دعا مختلف المعطلين و المعطلات للتوجه إلى القضاء لإنصافهم، مشيرا في ذات الوقت إلى تحول القضية من طبيعتها الحقوقية إلى السياسية نتيجة الحسابات السياسوية الضيقة التي تمارسها بعض الجهات في إشارة إلى رئيس الحكومة وحزبه. و في تدخل الأستاذ محمد الزكراكي رئيس " رابطة الأساتذة الجامعيين الإستقلاليين "، اعتبر أن الرهان التنموي على التشغيل المنتج أضحى سرابا ووهما حقيقيا حيث الإجهاز طال حتى حقوق المعطلين في الإدماج المباشر في الوظيفة العمومية . التي تعتبر حق مشروعا لهذه الفئة من المعطلين . و دعا إلى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار معالجة معضلة البطالة من باب وضع التصورات القمينة بإيجاد حلول لها. و عدم نهج سياسة الهروب إلى الأمام . و قد عرفت هذه الندوة حضور بعض المنابر الإعلامية المدعوة لحضور أشغال هذه الندوة .كما حضرها بعض ممثلي المجتمع المدني الذي يساند حراك المعطلين وأحقيتهم في الشغل والكرامة. و بعد أن استعرض المتدخلون وضعية التشغيل و إشكالية عدم تنفيذ مضامين محضر 20 يوليوز 2011 الذي يعتبر بمثابة التزام توظيف وقعته الدولة بمؤسساتها ، قصد إدماجهم بطريقة مباشرة في أسلاك الوظيفة العمومية ، و أيضا النفق المظلم والمسدود الذي يتخبط فيه المعطلون . فتح باب المداخلات أمام الحضور و المنابر الإعلامية الحاضرة للتعقيب والمناقشة ، حيث تساءلت جا التدخلات عن الأسباب الحقيقية وراء تجاهل الحكومة لملف المعطلين و نهجها سياسة التضليل واللامبالات لمطالب المعطلين . كما تناول المتدخلون الخطوات المقبلة التي ستدفع بها تنسيقيات المعطلين لتصحيح الوضع الراهن، دون نسيان تنويه البعض بالجرأة في تناول موضوع التشغيل و خاصة محضر 20 يوليوز من لدن الاتحاد العام لطلبة المغرب في سابقة نوعية تحسب لصوت هذه المنظمة الطلابية

http://www.annachra.info/news1024.html

EL ASSIMA Post
العاصمة

الصبار يستعرض بالمنامة التحديات القانونية والمنهجية لمشروع المحكمة العربية لحقوق الإنسان

أبرز محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أمس (الأحد) بالمنامة، التحديات القانونية والمنهجية التي يطرحها مسار صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، لاسيما من منظور تقريب هذا المشروع من الأنظمة الأساسية للمحاكم الإقليمية المماثلة.

وأوضح الصبار، في كلمة خلال افتتاح المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، أن طليعة هذه التحديات تتمثل في حسم سيناريوهات علاقة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو تحد يمكن تناوله انطلاقا من مداخل متعددة، أبرزها "تنوع، إن لم نقل تباين، الممارسة الاتفاقية للدول الأطراف في جامعة الدول العربية".

كما أبرز تحديا آخر يرتبط بوضعية المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ذاته الذي صادقت عليه إلى حد الآن 4 دولة فقط من الدول الأطراف في الجامعة، وكذا ضرورة تحيين الميثاق ذاته لجعله نظيرا للمواثيق الإقليمية المشابهة لحقوق الإنسان والتي تنحو في الغالب إلى تكريس ضمانات الحقوق إما تطابقا، إن لم تكن حقوق تلك المقدمة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان".

وبعد أن أشار إلى أن تلك الاتفاقيات تقيم في متنها رابطا عضويا مع المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان عبر التنصيص على المبادئ العامة المرتبطة باختصاصها وتاليفها وتنظيمها، أوضح أن هذه التحديات ذات الطبيعة المعيارية تطرح إشكالية القاعدة المرجعية بالنسبة إلى المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وتحدث عن مستوى ثان من التحديات، يرتبط بالأساس بالاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، مبينا انه إذا كانت المقتضيات المتعلقة بعدم إمكانية اللجوء إلى المحكمة العربية إلا بعد استنفاذ جميع درجات التقاضي وكذا عدم النظر في قضايا مرفوعة أمام محاكم إقليمية أخرى أو آليات إقليمية أو دولية لحماية حقوق الإنسان تعتبر من القضايا المسلم بها في الهندسة القانونية لمشروع النظام الأساسي للمحكمة، بوصفها محكمة إقليمية، فإن التحدي الأساسي يبقى ضرورة توسيع الاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لإتاحة الإمكانية للمواطنين والمقيمين كيفما كانت وضعياتهم القانونية وكذا المنظمات غير الحكومية المنشاة بصفة قانونية وفق للقوانين الوطنية للدول الأطراف للتقاضي أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وقال رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إن إحدى أهم محاور ترافع الشبكة والتي تتطلب تعبئة خاصة تتمثل في هذه النقطة بالذات.

ويتعلق المستوى الثالث من التحديات بمسطرة انتخاب قضاة المحكمة العربية لحقوق الإنسان، خصوصا الوضع القانوني والاختصاصات المرتقبة لجمعية الدول الأطراف، كما تم التنصيص عليها في مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وتساءل في هذا السياق هل يمكن التفكير في جدوى إحداث جمعية للدول الأطراف في البروتوكول من جهة وربما البحث في إطار منطق العقلنة المؤسساتية عن جدوى إسناد انتخاب قضاة المحكمة إلى إحدى الأجهزة القائمة لجامعة الدول العربية؟، وإلى أي حد يمكن أن يكون البرلمان العربي بديلا لجمعية الدول الأطراف، خصوصا في منظمة إقليمية تتفاوت فيها وضعيات المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي يفترض أن يكون القاعدة المرجعية المطبقة من لدن المحكمة العربية لحقوق الإنسان؟.

ومن التحديات التي يمكن أيضا التفكير في أجرائها، يضيف الصبار، كيفية تطبيق الشرط التاويلي المشار إليه في المادة 43 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والتي تنص على انه "لا يجوز تفسير هذا الميثاق او تاويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف او القوانين المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها او اقرتها بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات" على العمل القضائي المستقبلي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

كما تحدث عن تحديات أخرى من قبيل تمكين المحكمة من النظر في قابلية التلقي الشكلي للدعوى، وهو الاتجاه الذي تسير عليه حاليا التجارب المقارنة للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وكيفية إعادة صياغة آلية تنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان المقترحة في مشروع النظام الأساسي للمحكمة على ضوء آليات مماثلة منصوص عليها في المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وعما إذا كان ممكنا إسناد تتبع التنفيذ إلى مجلس وزراء العدل العرب، ضمانا لتكليف الآليات الوطنية لتنفيذ الأحكام في الدول الأطراف بتنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وخلص الصبار إلى أن الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتوقع أن يشكل هذا المؤتمر الدولي "محطة أساسية في بناء مخطط للترافع من أجل تأسيس محكمة عربية لحقوق الإنسان ستمثل من دون شك ركيزة أساسية في منظومة إقليمية لحماية حقوق الإنسان تبتغيها في مستوى تطلعات الشعوب والمقيمين في الدول الأطراف في جامعة الدول العربية، ولم لا مضاهاة المحاكم الإقليمية المماثلة لحقوق الإنسان".

ويشارك في المؤتمر وفد من المغرب يضم مسؤولين وأعضاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعددا من الفاعلين الحقوقيين.

يذكر، انه بناء على قرار لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة خلال السنة الماضية، انطلق مسار صياغة وإعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان. وتم إنشاء لجنة من الخبراء القانونيين من الدول الأعضاء في الجامعة لتقديم الخبرة حول المشروع.

(و م ع)

La culture des droits de l'Homme en milieu scolaire, l'affaire de tous

La promotion de la culture des droits de l'Homme dans le milieu scolaire passe inéluctablement par l'implication de l'ensemble des acteurs et sur la base d'une feuille de route qui définit les objectifs visés, a affirmé récemment à Mohammedia Soumicha Riaha, présidente de la Commission régionale des droits de l'Homme Casablanca-Settat.

Intervenant lors d'une rencontre sur l'activation des clubs de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme, elle a souligné que le changement des pratiques et des réflexes en matière de droits de l'Homme ne peut se produire sans une réelle implication de tous les acteurs, entre autres, le corps des enseignants, les associatifs, les parents d'élèves et les élèves eux-mêmes. Car, a-t-elle estimé, la consécration des valeurs des droits de l'Homme dans le milieu scolaire ne se résume pas à des leçons mais elle est plutôt et surtout une question d'appropriation et d'intériorisation des instruments de droits de l'Homme.

Tout en se disant consciente des contraintes persistantes sur le chemin de la promotion des droits de l'Homme dans le milieu scolaire puisqu'elle a enseigné plus de 20 ans, Mme Riaha a noté que ce genre de rencontres est l'occasion de soulever les problématiques et de concevoir ensemble des recommandations pouvant déboucher sur un programme d'action ciblé.

Un programme sur la base des recommandations issues des différentes rencontres avec le corps des enseignants, les acteurs associatifs, les élèves et leurs parents mais aussi sur la base des suggestions qui seront confinées dans un rapport regroupant les questionnaires distribués par la commission à l'ensemble des établissements scolaires relevant de la région qui compte trois académies et 16 délégations du ministère de l'Education nationale et de la Formation professionnelle.

Tout en évoquant les principales missions des commissions régionales présentes dans 13 régions du Royaume, à savoir la protection des droits de l'Homme, la promotion de la culture et l'enrichissement du débat en la matière, elle a assuré que sa commission s'attellera à la tâche en procédant à un diagnostic réel de l'état des lieux et en assurant la formation des formateurs dans le domaine des droits de l'Homme et ce, en concertation avec l'ensemble des intervenants et aussi malgré l'étendue de la superficie géographique de la région.

Dans cette démarche, elle n'a pas manqué de mettre l'accent sur l'intérêt que porte cette commission aux élèves souffrant de handicap, annonçant dans la foulée l'organisation prochaine d'une manifestation dédiée à l'écoute des autistes.

L'occasion pour le délégué du ministère de l'Education nationale et de la Formation professionnelle à Mohammedia, Mustapha Jermouni, de saluer cet engagement, incitant le corps des enseignants, les acteurs associatifs et les associations de parents d'élèves à s'impliquer réellement dans cette œuvre destinée à la promotion des droits de l'Homme qui a autant d'importance que les autres problématiques posées dans le système pédagogique, a-t-il relevé, saluant les efforts des enseignants sur ce registre et aussi l'intérêt que portent les associations des parents d'élèves à la question.

Cette rencontre s'inscrit dans le cadre de deux conventions, l'une signée en décembre 2013 entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le ministère de l'Education nationale et de la Formation professionnelle et une autre engageant la Commission régionale des droits de l'Homme Casablanca-Settat et l'Académie régionale du Grand Casablanca.

http://www.libe.ma/La-culture-des-droits-de-l-Homme-en-milieu-scolaire-l-affaire-de-tous_a50438.html

"ا ر ": ة قوق ا ن ان رورق وى

أكد الدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية أن إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان أصبح ضرورة قصوى نظرا لتضاعف أهمية حقوق الإنسان بعد سنوات طويلة من الاقصاء والتهميش الاجتماعي

ويتواكب ذلك مع التطورات غير المسبوقة التي تمر بها دول المنطقة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.
وقال إن استضافة مملكة البحرين لمقر المحكمة يمثل نقلة حضارية ونوعية كبيرة في مجال حقوق الانسان بالعالم العربي، ستؤدي إلى انعكاسات إيجابية مهمة في المنطقة لكي تلحق بالمسيرة الدولية في زيادة ضمانات حقوق الانسان.
وأضاف العربي خلال افتتاح أعمال المؤتمر الدولي حول انشاء المحكمة العربية لحقوق الانسان في البحرين اليوم الاحد، ان الرسالة التي يوجهها مؤتمر البحرين للعالم هي أن قراراتنا تصدر بإرادة سياسية جماعية لاستهداف تطوير منظومة وآليات احترام حقوق الانسان العربي.
وقال إن الجامعة العربية تقدر بشدة مبادرة عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة بالدعوة لإنشاء المحكمة واستضافة مقرها، خاصة أنه تم الانتهاء منذ أيام من الصياغة النهائية للنظام الأساسي لعمل المحكمة التي ستخرج إلى حيز النور بعد عرض النظام الأساسي على اجتماع المجلس الوزاري للجامعة.
وقال عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي إنه تم لأول مرة انشاء مكتب لحقوق الانسان لدول المجلس وبعثة دولية دائمة بجنيف لتعزيز تعاون الدول الخليجية مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بهدف اتخاذ خطوات جديدة لحماية حقوق الانسان العربي على المستويين الاقليمي والدولي.
واضاف احمد الجروان رئيس البرلمان العربي أن الدول العربية تواجه تحديات صعبة تمثل مساسًا بحقوق الانسان مما يتطلب زيادة بالعمل الإنساني والحقوقي وتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أصبح مطلبا ملحا وضروريا لكي يتوافق مع الالتزامات والمعايير الدولية وانشاء المحكمة العربية.
ودعا فرج فنيش ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الى ضرورة ان يمتد نظام عمل المحكمة العربية لحقوق الانسان الى الشكاوى الفردية لكافة المواطنين ورعايا الدول وعدم الاقتصار على الشكاوى الحكومية واحترام تنفيذ الدول للاحكام النهائية الصادرة عن المحكمة وان تكفل دولة المقر الحماية للشاكين والشهود خلال مرحلة التقاضي.
وطالب الدكتور محمد الصبار رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان بضرورة ان تكون المرجعية الرئيسية للنظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الانسان، كافة الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الدول الأعضاء في مجال حقوق الانسان والقواعد المتبعة في المحاكم الاوروبية والامريكية والافريقية لحقوق الانسان.
وشدد عبدالعزيز أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين على ان التزام مملكة البحرين باحترام ضمانات الحقوق والحريات اصبح هدفا انسانيا واستراتيجيا ضمن اولويات عملها بالاضافة الي حرصها على التعاون والحوار مع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لتحديث آليات العمل العربي ونظام عمل المحكمة.

http://www.alwafd.org/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84%D8%A9/681844-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

Promouvoir les clubs des droits de l'Homme

Axe principal de l'action de la CRDH de Tanger-Tétouan

17357/4

La promotion des clubs des droits de l'Homme et de la citoyenneté au niveau des établissements scolaires et culturels constitue un axe principal de l'action de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger-Tétouan, a affirmé, samedi à Tanger, la présidente de la commission, Soulma Taoud.

Intervenant à l'ouverture de la 7ème session ordinaire de la CRDH, Mme Taoud a souligné l'importance de ces efforts déployés dans le cadre de la promotion de la culture des droits de l'Homme, en particulier auprès des jeunes générations, un volet stratégique pour la consécration de ces droits et la pérennisation des acquis en la matière.

A cet effet, la commission s'emploie activement à la mise en œuvre des partenariats réalisés dans ce sens notamment avec l'Académie régionale d'éducation et de formation, l'Université Abdelmalek Essaâdi, l'Institut national des beaux-arts et l'Association des amis du cinéma, a-t-elle ajouté.

Mme Taoud a indiqué que la commission consacrera, dans la période à venir, plus d'efforts à la question des universités, dans le but de valoriser la culture des droits de l'Homme et de la gestion de la différence auprès des étudiants, afin de faire face à la recrudescence du phénomène de la violence dans les universités.

Sur le plan de la protection des droits de l'Homme, la commission a reçu, depuis la dernière session ordinaire tenue en janvier 2014, quelque 62 plaintes de citoyens, relatives au fonctionnement de la justice (32 pc des plaintes), aux droits élémentaires (23 pc), aux administrations (14 pc), à l'immigration (14 pc) et à la précarité (10 pc), a-t-elle précisé.

La commission s'attèle à l'étude de l'ensemble des dossiers soumis, à leur classification selon une nouvelle base de données mise en place par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et à leur traitement, a dit Mme Taoud, relevant le nombre élevé de plaintes dont l'objet ne rentre pas dans le cadre de la mission de la CRDH.

Cette session ordinaire a examiné notamment le bilan de l'action de la commission dans le domaine de la migration, la stratégie de la CRDH relative à l'amélioration de l'action au sein des établissements universitaires et la méthodologie de l'action en matière de lutte contre la violence dans les stades.

La CRDH de Tanger-Tétouan, installée le 2 février 2012, a pour mission d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme dans la région et de recevoir les plaintes relatives aux allégations de violations des droits de l'Homme qui lui sont adressées.

La commission, qui couvre les provinces et préfectures de Tanger-Assilah, M'diq-Fnideq, Ouazzane, Chefchaouen, Tétouan, Fahs-Anjra et Larache, assure également la mise en œuvre des programmes et projets du CNDH, en étroite collaboration avec les acteurs concernés à l'échelon régional.

Le Maroc dispose d'une société civile des plus actives dans le monde arabe (El Yazami)

Dimanche, 25 mai, 2014

Rabat- Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami a affirmé, samedi à Rabat, que le Maroc dispose d'une société civile des plus actives dans le monde arabe grâce notamment à la dynamique insufflée par la nouvelle Constitution.

M. Yazami qui s'exprimait lors d'une rencontre-débat sur la conjoncture actuelle au Maroc et dans le monde arabe, organisée par le Centre scientifique arabe des recherches et études humaines, a indiqué que le nombre des associations actives au Maroc dépasse les 50.000.

Et d'ajouter que grâce à la dynamique de la société civile, plusieurs sujets ont été inscrits dans l'agenda politique tels la situation de la femme, l'interdiction de l'emploi des filles dans les foyers, le mariage des mineures et la liberté de la presse.

La dynamique de la société civile, a-t-il expliqué, s'est concrétisée également via la mise en place de plusieurs instances spécialisées, ce qui traduit le renforcement de plus en plus du concept de la citoyenneté, appelant à appuyer cette dynamique notamment par l'adoption d'une loi relative aux associations et la loi sur l'initiative législative.

http://www.mapexpress.ma/actualite/le-maroc-dispose-dune-societe-civile-des-plus-actives-dans-le-monde-arabe-el-yazami/

Intervention de Mohamed Essabbar à l'ouverture de la conférence internationale sur les défis juridiques et méthodologiques du projet de la Cour arabe des droits de l'Homme

25 Mai 2014

Intervention, dimanche (25/05/14) à Manama, du secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), président du réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, Mohamed Essabbar, à l'ouverture de la conférence internationale sur les défis juridiques et méthodologiques du projet de la Cour arabe des droits de l'Homme.

http://www.map.ma/fr/phototheque/intervention-de-mohamed-essabbar-l%E2%80%99ouverture-de-la-conference-internationale-sur-les-def

Driss El Yazami

«La dynamique de la société civile»

«Le Maroc dispose d'une société civile des plus actives dans le monde arabe», Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme

Driss El Yazami a affirmé, samedi à Rabat, que le Maroc dispose d'une société civile des plus actives dans le monde arabe grâce notamment à la dynamique insufflée par la nouvelle Constitution.

Yazami qui s'exprimait lors d'une rencontre-débat sur la conjoncture actuelle au Maroc et dans le monde arabe, organisée par le Centre scientifique arabe des recherches et études humaines, a indiqué que le nombre des associations actives au Maroc dépasse les 50.000.

Et d'ajouter que grâce à la dynamique de la société civile, plusieurs sujets ont été inscrits dans l'agenda politique tels la situation de la femme, l'interdiction de l'emploi des filles dans les foyers, le mariage des mineures et la liberté de la presse.

La dynamique de la société civile, a-t-il expliqué, s'est concrétisée également via la mise en place de plusieurs instances spécialisées, ce qui traduit le renforcement de plus en plus du concept de la citoyenneté, appelant à appuyer cette dynamique notamment par l'adoption d'une loi relative aux associations et la loi sur l'initiative législative.

Yazami a indiqué que le Maroc a réalisé une révolution en douceur dans le domaine politique et des droits de l'homme, soulignant que l'orientation pacifique et la dynamique constitutionnelle constituent la pierre angulaire du processus de transition dans le Royaume.

Cette rencontre a, notamment, porté sur la démocratie à la lumière de la transition, l'égalité homme-femme et la citoyenneté.

- See more at: http://www.lematin.ma/express/2014/driss-el-yazami-_-la-dynamique-de-la-societe-civile-/202914.html#sthash.KRd6BDwQ.dpuf

http://www.lematin.ma/express/2014/driss-el-yazami-_-la-dynamique-de-la-societe-civile-/202914.html

ا ار ت رض ا نا تد ات ا ر ا ق وق ن ان

© حقوق النشر : DR

أبرز محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، اليوم الأحد بالمنامة، التحديات القانونية والمنهجية التي يطرحها مسار صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وأوضح الصبار، في كلمة خلال افتتاح (المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان)، أن طليعة هذه التحديات تتمثل في حسم سيناريوهات علاقة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو تحد يمكن تناوله انطلاقا من مداخل متعددة، أبرزها "تنوع، إن لم نقل تباين، الممارسة الاتفاقية للدول الأطراف في جامعة الدول العربية".

كما أبرز تحديا آخر يرتبط بوضعية المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ذاته الذي صادقت عليه إلى حد الآن 14 دولة فقط من الدول الأطراف في الجامعة، وكذا ضرورة تحيين الميثاق ذاته لجعله نظيرا للمواثيق الإقليمية المشابهة لحقوق الإنسان والتي تنحو في الغالب إلى تكريس ضمانات الحقوق إما تطابقا إن لم تكن تفوق تلك المقدمة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

http://www.le360.ma/ar/societe/16447

Supervision des élections : L'ONDE appelle à une Instance judiciaire nationale autonome

«Les présentes listes électorales sont entachées d'exactions et d'anomalies et doivent donc être abrogées en faveur de nouvelles qui soient calquées sur les listes des cartes d'identité nationale ». C'est en la substance que s'est exprimé, mercredi dernier, l'Observatoire National des Droits de l'Electeur. « La CIN appuyée sur le critère de la résidence, devant constituer l'unique document attestant de l'identité lors de l'opération de vote ».L'Observatoire a, en outre, appelé à la mise en place d'une « Instance judiciaire nationale » qui soit autonome et qui veille au déroulement normal – entendre indemne de tout dérapage – des élections, estimant qu'il est temps de dégager celles-ci de la mainmise du ministère de l'Intérieur.Dans un communiqué rendu public à l'issue du colloque national autour du thème : « Le système électoral : quelle justice ? », l'Observatoire des droits de l'électeur a souligné l'urgence de la promulgation des lois organiques et de l'actualisation des lois électorales, le tout consigné dans une charte où toutes les étapes de l'opération électorale et les aspects y afférents, seraient mentionnés par le menu détail et qui doit voir le jour au moins six mois avant les élections, conformément aux critères internationaux.Le rassemblement des partis en pôles politiques a également constitué un vœu de l'Observatoire, cela étant de nature à favoriser l'apparition d'un paysage politique moins disparate et plus soudé et harmonieux, particulièrement si le rapprochement des référentiels et programmes existe et est privilégié à des considérations politiciennes ou du moins sporadiques.Pour sa part, le président de l'Observatoire, M. Khalid Trabelsi, a annoncé la décision d'organiser des rencontres avec l'ensemble des institutions gouvernementales et publiques concernées par les déroulements des campagnes électorales, et de manière spécifique les départements de la Justice et des Libertés, de l'Intérieur, des Affaires générales et de la Gouvernance, des Relations avec le Parlement et la société civile, de la Communication, les deux Chambres parlementaires, le Conseil National des Droits de l'Homme, l'Institution du Médiateur et le Haut Commissariat de l'Audiovisuel.«Les présentes listes électorales sont entachées d'exactions et d'anomalies et doivent donc être abrogées en faveur de nouvelles qui soient calquées sur les listes des cartes d'identité nationale ». C'est en la substance que s'est exprimé, mercredi dernier, l'Observatoire National des Droits de l'Electeur. « La CIN appuyée sur le critère de la résidence, devant constituer l'unique document attestant de l'identité lors de l'opération de vote ».L'Observatoire a, en outre, appelé à la mise en place d'une « Instance judiciaire nationale » qui soit autonome et qui veille au déroulement normal – entendre indemne de tout dérapage – des élections, estimant qu'il est temps de dégager celles-ci de la mainmise du ministère de l'Intérieur.Dans un communiqué rendu public à l'issue du colloque national autour du thème : « Le système électoral : quelle justice ? », l'Observatoire des droits de l'électeur a souligné l'urgence de la promulgation des lois organiques et de l'actualisation des lois électorales, le tout consigné dans une charte où toutes les étapes de l'opération électorale et les aspects y afférents, seraient mentionnés par le menu détail et qui doit voir le jour au moins six mois avant les élections, conformément aux critères internationaux.Le rassemblement des partis en pôles politiques a également constitué un vœu de l'Observatoire, cela étant de nature à favoriser l'apparition d'un paysage politique moins disparate et plus soudé et harmonieux, particulièrement si le rapprochement des référentiels et programmes existe et est privilégié à des considérations politiciennes ou du moins sporadiques.Pour sa part, le président de l'Observatoire, M. Khalid Trabelsi, a annoncé la décision d'organiser des rencontres avec l'ensemble des institutions gouvernementales et publiques concernées par les déroulements des campagnes électorales, et de manière spécifique les départements de la Justice et des Libertés, de l'Intérieur, des Affaires générales et de la Gouvernance, des Relations avec le Parlement et la société civile, de la Communication, les deux Chambres parlementaires, le Conseil National des Droits de l'Homme, l'Institution du Médiateur et le Haut Commissariat de l'Audiovisuel.

http://www.devanture.net/news.php?id=127731

السيد الصبار يستعرض بالمنامة التحديات القانونية والمنهجية المتعلقة بمشروع المحكمة العربية لحقوق الإنسان

المنامة– أبرز السيد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، اليوم الأحد بالمنامة، التحديات القانونية والمنهجية التي يطرحها مسار صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، لاسيما من منظور تقريب هذا المشروع من الأنظمة الأساسية للمحاكم الإقليمية المماثلة.

وأوضح السيد الصبار، في كلمة خلال افتتاح (المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان)، أن طليعة هذه التحديات تتمثل في حسم سيناريوهات علاقة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو تحد يمكن تناوله انطلاقا من مداخل متعددة، أبرزها ''تنوع، إن لم نقل تباين، الممارسة الاتفاقية للدول الأطراف في جامعة الدول العربية''.

كما أبرز تحديا آخر يرتبط بوضعية المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ذاته الذي صادقت عليه إلى حد الآن 14 دولة فقط من الدول الأطراف في الجامعة، وكذا ضرورة تحيين الميثاق ذاته لجعله نظيرا للمواثيق الإقليمية المشابهة لحقوق الإنسان والتي تنحو في الغالب إلى تكريس ضمانات الحقوق إما تطابقا إن لم تكن تفوق تلك المقدمة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وبعد أن أشار إلى أن تلك الاتفاقيات تقيم في متنها رابطا عضويا مع المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان عبر التنصيص على المبادئ العامة المرتبطة باختصاصها وتأليفها وتنظيمها، أوضح أن هذه التحديات ذات الطبيعة المعيارية تطرح إشكالية القاعدة المرجعية بالنسبة للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وتحدث عن مستوى ثان من التحديات، يرتبط بالأساس بالاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، مبينا أنه إذا كانت المقتضيات المتعلقة بعدم إمكانية اللجوء إلى المحكمة العربية إلا بعد استنفاذ جميع درجات التقاضي وكذا عدم النظر في قضايا مرفوعة أمام محاكم إقليمية أخرى أو آليات إقليمية أو دولية لحماية حقوق الإنسان تعتبر من القضايا المسلم بها في الهندسة القانونية لمشروع النظام الأساسي للمحكمة، بوصفها محكمة إقليمية، فإن التحدي الأساسي يبقى ضرورة توسيع الاختصاص الشخصي للمحكمة العربية لإتاحة الإمكانية للمواطنين والمقيمين كيفما كانت وضعياتهم القانونية وكذا المنظمات غير الحكومية المنشأة بصفة قانونية وفق للقوانين الوطنية للدول الأطراف للتقاضي أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وقال رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إن إحدى أهم محاور ترافع الشبكة والتي تتطلب تعبئة خاصة تتمثل في هذه النقطة بالذات.

ويتعلق المستوى الثالث من التحديات بمسطرة انتخاب قضاة المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وخاصة الوضع القانوني والاختصاصات المرتقبة لجمعية الدول الأطراف كما تم التنصيص عليها في مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وتساءل في هذا السياق هل يمكن التفكير في جدوى إحداث جمعية للدول الأطراف في البروتوكول من جهة وربما البحث في إطار منطق العقلنة المؤسساتية عن جدوى إسناد انتخاب قضاة المحكمة إلى إحدى الأجهزة القائمة لجامعة الدول العربية؟، وإلى أي حد يمكن أن يكون البرلمان العربي بديلا لجمعية الدول الأطراف، خاصة في منظمة إقليمية تتفاوت فيها وضعيات المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي يفترض أن يكون القاعدة المرجعية المطبقة من لدن المحكمة العربية لحقوق الإنسان؟.

ومن التحديات التي يمكن أيضا التفكير في أجرأتها، يضيف السيد الصبار، كيفية تطبيق الشرط التأويلي المشار إليه في المادة 43 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنه ''لا يجوز تفسير هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو القوانين المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها أو أقرتها بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات'' على العمل القضائي المستقبلي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

كما تحدث عن تحديات أخرى من قبيل تمكين المحكمة من النظر في قابلية التلقي الشكلي للدعوى، وهو الاتجاه الذي تسير عليه حاليا التجارب المقارنة للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وكيفية إعادة صياغة آلية تنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان المقترحة في مشروع النظام الأساسي للمحكمة على ضوء آليات مماثلة منصوص عليها في المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وعما إذا كان ممكنا إسناد تتبع التنفيذ إلى مجلس وزراء العدل العرب، ضمانا لتكليف الآليات الوطنية لتنفيذ الأحكام في الدول الأطراف بتنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وخلص السيد الصبار إلى أن الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتوقع أن يشكل هذا المؤتمر الدولي ''محطة أساسية في بناء مخطط للترافع من أجل تأسيس محكمة عربية لحقوق الإنسان ستمثل بدون شك ركيزة أساسية في منظومة إقليمية لحماية حقوق الإنسان نبتغيها في مستوى تطلعات الشعوب والمقيمين في الدول الأطراف في جامعة الدول العربية، ولم لا مضاهاة المحاكم الإقليمية المماثلة لحقوق الإنسان''.

وأكد أن الشبكة تثمن عاليا مبادرة عاهل البحرين، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، الهادفة إلى إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، بوصف المحكمة لبنة أساسية في بناء منظومة إقليمية لحقوق الإنسان، ومؤسسة ستطور بشكل جوهري آليات الانتصاف القضائي بشكل يكمل القضاء الوطني.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7/

وأوضح أن هذه المحكمة باعتبارها آلية أساسية في النظام الإقليمي لحقوق الإنسان على مستوى الدول الأطراف في الجامعة العربية، ستمكن من توفير حماية متقدمة لحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، على غرار الأنظمة الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان الأوربية، الإفريقية والأمريكية، وفي تكامل ضروري مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

وتابع أن الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان "تثمن عرض مملكة البحرين استضافة مقر المحكمة، وتضع جميع إمكانيتها وقدراتها رهن إشارة المملكة، عند الاقتضاء، من أجل المساهمة في إخراج هذا المشروع الحقوقي الكبير إلى حيز الوجود".

يذكر أنه بناء على قرار لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة خلال السنة الماضية، انطلق مسار صياغة وإعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان. وتم إنشاء لجنة من الخبراء القانونيين من الدول الأعضاء في الجامعة لتقديم الخبرة حول المشروع.

وقررت القمة العادية ال25 لجامعة الدول العربية المنعقدة بالكويت في مارس الماضي، الموافقة من حيث المبدأ على مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان وتكليف اللجنة رفيعة المستوى للبت في المسائل المتعلقة بالمشروع وعرض الصياغة النهائية له على اجتماع وزراء الخارجية العرب في دورة شتنبر 2014 لاعتماده .

وتنظم المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) بالبحرين، على مدى يومين، بمشاركة جامعة الدول العربية والبرلمان العربي، وبتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتناقش جلسات عمل المؤتمر أوراق عمل تتعلق بالخطوات المنجزة في إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ومشروع النظام الأساسي للمحكمة، ، ودور كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبرلمان العربي في إنجاح ودعم عمل هذه المحكمة، ومسيرة الإصلاحات في جامعة الدول العربية في مجال حقوق الإنسان.

كما يتضمن جدول أعمال المؤتمر عرض تجارب المحاكم المماثلة، ومرئيات المنظمات والمؤسسات العربية لحقوق الإنسان حول النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتحديد العلاقة بين هذه المحكمة وآليات حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في دعم عمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتقييم ومتابعة توصيات المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية لعام 2013.

ويشارك في المؤتمر وفد من المغرب يضم مسؤولين وأعضاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعددا من الفاعلين الحقوقيين.

Promouvoir les clubs des droits de l'Homme : Axe principal de l'action de la CRDH de Tanger-Tétouan

La promotion des clubs des droits de l'Homme et de la citoyenneté au niveau des établissements scolaires et culturels constitue un axe principal de l'action de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger-Tétouan, a affirmé, samedi à Tanger, la présidente de la commission, Soulma Taoud.

Intervenant à l'ouverture de la 7ème session ordinaire de la CRDH, Mme Taoud a souligné l'importance de ces efforts déployés dans le cadre de la promotion de la culture des droits de l'Homme, en particulier auprès des jeunes générations, un volet stratégique pour la consécration de ces droits et la pérennisation des acquis en la matière.

A cet effet, la commission s'emploie activement à la mise en œuvre des partenariats réalisés dans ce sens notamment avec l'Académie régionale d'éducation et de formation, l'Université Abdelmalek Essaâdi, l'Institut national des beaux-arts et l'Association des amis du cinéma, a-t-elle ajouté.

Mme Taoud a indiqué que la commission consacrera, dans la période à venir, plus d'efforts à la question des universités, dans le but de valoriser la culture des droits de l'Homme et de la gestion de la différence auprès des étudiants, afin de faire face à la recrudescence du phénomène de la violence dans les universités.

Sur le plan de la protection des droits de l'Homme, la commission a reçu, depuis la dernière session ordinaire tenue en janvier 2014, quelque 62 plaintes de citoyens, relatives au fonctionnement de la justice (32 pc des plaintes), aux droits élémentaires (23 pc), aux administrations (14 pc), à l'immigration (14 pc) et à la précarité (10 pc), a-t-elle précisé.

La commission s'attèle à l'étude de l'ensemble des dossiers soumis, à leur classification selon une nouvelle base de données mise en place par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et à leur traitement, a dit Mme Taoud, relevant le nombre élevé de plaintes dont l'objet ne rentre pas dans le cadre de la mission de la CRDH.

Cette session ordinaire a examiné notamment le bilan de l'action de la commission dans le domaine de la migration, la stratégie de la CRDH relative à l'amélioration de l'action au sein des établissements universitaires et la méthodologie de l'action en matière de lutte contre la violence dans les stades.

La CRDH de Tanger-Tétouan, installée le 2 février 2012, a pour mission d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme dans la région et de recevoir les plaintes relatives aux allégations de violations des droits de l'Homme qui lui sont adressées.

La commission, qui couvre les provinces et préfectures de Tanger-Assilah, M'diq-Fnideq, Ouazzane, Chefchaouen, Tétouan, Fahs-Anjra et Larache, assure également la mise en œuvre des programmes et projets du CNDH, en étroite collaboration avec les acteurs concernés à l'échelon régional.

http://www.maghress.com/fr/lopinion/39132

Le Maroc ne peut pas être juge et partie dans le conflit du Sahara Occidental

Diaspora Saharaui | vendredi, mai 23, 2014

Le Maroc ne peut pas être juge et partie dans le conflit du Sahara Occidental, a déclaré Khadija Mohsen-Finan dans une interview exclusive accordée au site Nouvellesdu sahara.fr.

Pour Khadina Mohsen-Finan, Spécialiste du Maghreb, chercheure associée à l'Institut de Relations Internationales et Stratégiques (IRIS) et une très bonne connaisseuse du conflit du Sahara occidental, « que la gestion des droits de l'homme au Sahara est gérée par le Conseil National des Droits de l'Homme, c'est rattacher le Sahara au Maroc, car le Conseil est bien « national » comme son nom l'indique. Si c'est le cas, alors il faut le dire, nous n'avons plus besoin de la MINURSO et le conflit n'a plus de raison d'être, il est réglé sans que nous le sachions. Mais ce n'est pas le cas, l'ONU n'ayant pas statué sur ce territoire ».

« De la part du Maroc, nous sommes une fois de plus dans la politique du fait accompli. Ce n'est pas une question d'efficacité ou d'inefficacité du CNDH, c'est qu'il n'a pas vocation à traiter du Sahara et des Sahraouis. Mais, le Secrétaire Général de l'ONU n'est pas clair là-dessus, il louvoie pour ménager Rabat, et ce manque de clarté contribue à l'inertie dans la recherche d'une issue au conflit. L'ONU en parle comme si c'était une question interne au Maroc et, ensuite, les représentants de l'ONU disent qu'ils ne peuvent pas travailler au Sahara car les Marocains se comportent comme chez eux. Il faudrait que l'ONU communique mieux et plus clairement pour que les gens comprennent les enjeux de ce conflit. Plus personne ne comprend les véritables enjeux de ce conflit. Le SG de l'ONU évoque la nécessité d'un « contrôle indépendant », cela signifie que ce n'est pas du ressort du Maroc, ce qui est vrai, mais il faut le dire plus clairement » a-t-elle ajouté.

Selon Mme Mohsen-Fina, « le Maroc ne peut négocier l'avenir d'un territoire qu'il considère déjà comme le sien, alors que la communauté internationale et le droit international ne lui en reconnaissent pas la propriété » ajoutant qu'en 2009, « l'affaire Aminatou Haïdar a bien montré que l'affrontement et la négociation entre les protagonistes avaient changé de nature. Le Maroc n'est plus invité à combattre un groupe indépendantiste qui se nomme Front Polisario, mais des individus qui, au nom de leurs droits, refusent de voir leur identité diluée dans la nation marocaine ».

http://diasporasaharaui.blogspot.com/2014/05/le-maroc-ne-peut-pas-etre-juge-et.html

VIH : LE MAROC S'ATTAQUE ENFIN AUX DISCRIMINATIONS

Un plan "anti-discrimination" a été conclu (12 mai) au Maroc, afin d'améliorer la lutte contre le sida, dans un pays où le nombre de dépistages a connu un accroissement significatif depuis dix ans, malgré les tabous, a indiqué l'Organisation panafricaine de lutte contre le sida (Opals). Dans le royaume, où toute relation sexuelle hors mariage ainsi que l'adultère sont punis par la loi, près de 30 000 personnes vivaient avec le VIH en 2011. Surtout, près de 80 % des personnes diagnostiquées séropositives ignoraient être infectées, selon les données d'Opals. Depuis 2003, le nombre de dépistages a fortement augmenté au Maroc, passant de 3 000 à 583 000, selon un document du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et publié le 12 mai. Durant cette même période, le nombre de personnes sous traitement antirétroviral est lui passé de 242 à 6 464. Mais "la stigmatisation et la discrimination vis-à-vis des populations clés (...) constituent un obstacle à l'accès aux services", a fait valoir le CNDH. Cet organisme officiel a signé une convention avec le ministère de la Santé, dans le cadre du plan national 2012-16, devant permettre de mieux lutter contre les violations des droits de l'Homme dont sont victimes les catégories de la population les plus touchées, note l'AFP. "Notre travail consistera à former le maximum d'acteurs à l'approche des droits humains et à lutter contre les perceptions négatives", a indiqué à l'AFP son président, Driss el-Yazami. "Le non respect" de ces droits "contribue à répandre la maladie et à en exacerber l'incidence", a, pour sa part, reconnu le ministre de la Santé, Houssaine Louardi. Selon des chiffres de l'Opals, la catégorie des 15-24 ans représente 10 % des cas recensés ces dernières années et, parmi cette tranche d'âge, 61 % des personnes vivant avec le VIH sont des femmes.

http://www.seronet.info/breve/vih-le-maroc-sattaque-enfin-aux-discriminations-67368

Maroc : "l'exception politique" durera-t-elle longtemps?

A la croisée des chemins entre l'Afrique et l'Europe, le Maroc s'est toujours distingué comme un pays de brassage culturel sur plusieurs civilisations. Une autre particularité, cette fois politique, caractérise le pays, celle d'être un « pays-modèle » de changement pacifique en Afrique. Une exception, qui s'est encore consolidée après « le printemps arabe », où comparativement à ses voisins, le Maroc a traversé « l'orage », sans violence et sans chaos politique. Quelles sont les raisons de cette « exception marocaine » ? Et continuera-t-elle à l'être dans l'avenir ?

Siham Mengad*

Au Maroc, le système politique est issu de la structuration des conflits de pouvoir après l'indépendance. L'institution royale a constitué et continue de constituer la clé de voute du système politique. La monarchie a permis une stabilité politique, et ceci en raison tout d'abord de sa légitimité historique. Le Maroc est le seul pays d'Afrique du Nord qui ait connu un régime de protectorat, à la différence du régime de la colonisation directe opéré dans les autres pays. Le colonisateur a trouvé au Maroc un État déjà structuré, en raison du système du Makhzen et du rôle du Sultan dans la fondation de l'Etat marocain. La légitimité populaire est un autre atout de la monarchie. La communion entre le peuple et le Roi Mohamed V lors de son exil est un exemple concret. L'acte de l'exil effectué par le protectorat français était révélateur du lien solide qui unit le peuple marocain au trône Alaoui. L'attachement populaire à la figure de libérateur et de commandeur des croyants a consolidé davantage le sentiment national et religieux des Marocains. Enfin, l'institution monarchie se caractérise par un sens de l'adaptation très élevé. L'alternance politique, en 1999, est révélatrice dans ce sens. Le défunt Roi Hassan II a pu inclure l'opposition à l'exercice du pouvoir en formant le premier gouvernement d'alternance d'Abderhman Youssfi. Cela a permis une transition politique pacifique et consensuelle.

Par la suite, le Maroc s'est engagé dans des réformes politiques de grande envergure. La création du Conseil Constitutionnel, celui du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme, et qui sera aujourd'hui le Conseil National des Droits de l'Homme, les tribunaux administratifs, l'Instance Equité et Réconciliation, la réforme du Code la Famille,l'Initiative Nationale du Développement Humain, (INDH) : des réformes saluées au niveau régional et international sur le chemin de la démocratie transitionnelle. Ce sont autant de mesures qui ont préparé le terrain à une succession souple du pouvoir, mais surtout qui ont anticipé sur les attentes de la population en matière des droits et de libertés. Cette ouverture anticipée a été un gage pour le Maroc sur le chemin de la stabilité politique. Toutefois les attentats du 16 mai 2003 ont donné lieu au retour d'une politique sécuritaire restrictive des libertés publiques et civiles. Les écarts de la pauvreté, la dégradation des conditions de vie, et la crise économique qui a touché le monde et le Maroc en 2008, ont été autant de facteurs pour déclencher une crise politique sur l'ensemble de la région arabe, sous la bannière du « printemps arabe ».

Des bouleversements qui vont sans doute toucher un régime et un pays tel que le Maroc. La réaction à ces changements va être proactive. Le discours du 9 mars 2011, annonçant la reforme de la Constitution en juillet de la même année, était un acte visant à contenir, tout prix, le mécontentement populaire avec des promesses alléchantes. Cependant, étant élaboré à la hâte, il n'a fait qu'apporter quelques ajustements mineurs pour traverser la conjoncture difficile, loin d'une réelle volonté du changement de système.

http://www.financialafrik.com/2014/05/23/maroc-lexception-politique-durera-t-elle-longtemps/

La réforme était donc au niveau de l'esprit et du cadre général de la Constitution. Mais fondamentalement, le Roi conserve ses prérogatives majeures tout en devant partager l'exercice des fonctions exécutives et législatives avec le chef du gouvernement. Le rôle des autres acteurs politiques, à savoir, les partis politiques, la société civile, l'opposition, les instantes indépendantes, est dorénavant probant. Ils sont désormais des institutions constitutionnalisées. Cependant, le Roi demeure la pierre angulaire dans l'architecture institutionnelle marocaine. Une réelle séparation des pouvoirs, qui est la condition essentielle d'un régime démocratique, fait toujours défaut. Les traits d'une monarchie exécutive marquent toujours les constantes du régime.

Tout d'abord, le chef du gouvernement qui dispose c'est vrai, de plus de pouvoirs en matière de nomination et de coordination de l'action gouvernementale, reste dépendant par rapport au souverain. Les questions stratégiques, telles que sécuritaires, diplomatiques ou de défense sont toujours de la compétence première du Roi. Ce dernier préside le Conseil Supérieur des Oulémas, de ce fait, le domaine religieux est de sa compétence exclusive. Ceci relève du caractère spécifique de la Commanderie des croyants au Maroc. Ensuite, le domaine de la loi est toujours restreint. Malgré une relative extension (article 9 à 50), le Parlement pourrait être toujours dissout par le souverain.

Enfin, en présidant le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, le Roi cumule les trois pouvoirs au sein du système politique marocain. Une réelle indépendance du pouvoir judicaire n'est toujours pas garantie. Au-delà de la séparation des pouvoirs, le cumul du pouvoir politique et économique continue d'endiguer l'espoir d'une réelle démocratie marocaine. L'économie de rente, la corruption ancrée, la cooptation et la propagande de l'Etat, la répression continue des mouvements pacifiques, sont autant de risques qui piétinent l'expérience politique marocaine au sein de son espace.

A vrai dire, si l'Etat marocain n'était pas en mesure de répondre aux attentes de la société, que ce soit en termes de création de richesses et surtout de justice sociale, ce que l'on appelle « le modèle démocratique marocain », il perdrait de sa force de résistance. C'est de la réelle volonté de changement, aussi bien de la part de la monarchie, des acteurs politiques et des acteurs économiques, ainsi qu'une action cohérente avec cette volonté, que dépendra l'affirmation ou l'infirmation d'une prétendue spécificité, ou exceptionnalité marocaine en Afrique du Nord.

لقاء حواري مع إدريس اليزمي

4:04 م | مفكرة المواعيد | لا يوجد تعليقات

http://appointmentagenda.blogspot.com/2014/05/blog-post_6227.html

Mémoire et histoire du temps présent - De Tazmamart à Agdez : quelques récits de survie.

Nouveau cycle de séminaires : Mémoire et Histoire du Temps Présent du CJB

Présentation

L'histoire contemporaine du Maroc, depuis son indépendance jusqu'à la fin du règne de Hassan II, a été marquée par l'intensité des dynamiques conflictuelles sur les questions des réformes et du pouvoir. Ces dynamiques ont profondément influé sur les processus sociopolitiques et anthropologiques de manière plus générale : notamment sur les questions du partage du pouvoir, sur le rapport, individuel et collectif, au politique et sur les articulations culturelles et identitaires.

Dans le cadre de deux projets de recherches entrepris par le CJB – en partenariat avec les Archives du Maroc et financés par la Commission Européenne dans le cadre du programme IER2 du CNDH – « Luttes politiques et mémoire collective au Maroc (1961-1999) : parcours militants, récits de légitimation et élaboration de la mémoire » et « L'histoire du soulèvement du Rif (1958-59) : Reconfiguration du champ politique et consolidation monarchique », le centre organise un cycle de séminaires « Mémoire et Histoire du Temps Présent » qui explorent les luttes et tensions sociales et politiques qui ont caractérisé le processus de construction étatique au Maroc au lendemain de l'indépendance, et analysent le processus de construction de la mémoire à travers les multiples usages des discours, la mobilisation de la mémoire, l'instrumentalisation des référents culturels et historiques, locaux et internationaux.

Ce cycle de séminaires, qui complète les activités du CJB de ces deux dernières années (Séminaires Jeunesse Partisane et Séminaires Etat de Droit notamment), permettra d'élargir et d'approfondir des questionnements centraux à la compréhension de l'évolution de la société marocaine post-indépendance et de son histoire politique.

Les séances de ce cycle de séminaires verront la participation d'acteurs, chercheurs et analystes de différentes disciplines et profils qui exposeront autour de thématiques sous-jacentes à la question de la mémoire et de l'histoire du temps présent au Maroc.

Ces séances se dérouleront tous les 2ème mardis du mois de 18h à 20h au Centre Jacques Berque entre janvier et juin 2014.

http://www.cjb.ma/icalrepeat-detail/393/2014/05/27/memoire-et-histoire-du-temps-present-de-tazmamart-a-agdez-quelques-recits-de-survie/7db7389ddccfe6f7775bb39f36c24300.html